الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

رقم:.....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية

تخصص: مالية ونقود

عنـــــــــوان الـموضـــــــوع :

انعكاس برامج الاستثمارات العمومية على القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

من إعداد الطلبة:

- بوحامد أميرة
- سعودي صبرينة

تحت إشراف الأستاذ:

- سعودي عبد الصمد

أعضاء لـجنـــة الـمـنـاقـشـــة :

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
د. طيبي طيب	أستاذ مساعد- أ-	جامعة المسيلة	رئيسا
د.سعودي عبد الصمد	أستاذ محاضر- ب-	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
د.بلعباس رابح	أستاذ محاضر- أ-	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2016 / 2017

شكر و عرفان

الحمد لله الذي فضلنا بالعقل و كملنا بالعلم و جملنا بالفضيلة وأسعدنا بالهداية والتوفيق والصلاة والسلام على سيد المرسلين وخاتم النبيين محمد وآله و صحبه أجمعين.

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف الدكتور سعودي عبد الصمد على ما قدمه لنا من نصائح وتوجيهات وإرشادات وتشجيعات فكان لنا خير عون وسند في انجاز هذا العمل.

كما نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأساتذة الكرام الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذا العمل.

كما نشكر كذلك كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية وزملائنا في الدراسة وكل من ساهم في هذا البحث من قريب أو بعيد فلهم منا كل الشكر والعرفان...

أميرة ، صبرينة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	الرقم
الشكر والعرفان	
فهرس المحتويات	**I-II**
فهرس الجداول والاشكال	**V-IV**
المقدمة العامة	**أ -هـ**
الفصل الاول: الإطار النظري لبرامج الاستثمارات العمومية في الجزائر (2001- 2014)	**1**
تمهيد	**2**
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار	**3**
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار	3
المطلب الثاني: الاستثمارات العمومية أهدافها ودوافعها	5
المطلب الثالث: مقاربة مفاهمية لبرامج الاستثمارات العمومية	7
المبحث الثاني: برامج الاستثمارات العمومية في الجزائر (2001- 2014)	10
المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004)	10
المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005- 2009)	17
المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو (2010- 2014)	20
خلاصة الفصل	24
الفصل الثاني: اثر برامج الاستثمارات العمومية على القطاع الفلاحي في الجزائر (2001- 2014)	**25**
تمهيد	**26**
المبحث الأول: القطاع الفلاحي ضمن برامج الاستثمارات العمومية	**27**
المطلب الاول: مفهوم القطاع الفلاحي وأهميته	27
المطلب الثاني: مشاكل القطاع الفلاحي والعوامل الواجب توفرها لتنميته	28
المطلب الثالث: مخصصات القطاع الفلاحي ضمن برامج الاستثمارات العمومية	30

المبحث الثاني: دور القطاع الفلاحي في تحسين الاقتصاد الوطني	**39**
المطلب الاول: مساهمة القطاع الفلاحي في تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر (2001 -2014)	39
المطلب الثاني: مساهمة القطاع الفلاحي في توفير الاحتياجات الغذائية للسكان في الجزائر (2001 -2014)	43
المطلب الثالث: مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل في الجزائر (2001 - 2014)	46
خلاصة الفصل	**51**
الخاتمة	**52**
قائمة المراجع	**56**

فهرس الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1- 1)	التوزيع السنوي لمخصصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 -2004)	11
(2- 1)	التقسيم القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 -2004)	13
(3- 1)	توزيع عمليات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 -2003)	16
(4- 1)	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 -2009)	18
(5- 1)	مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010 -2014)	21
(1- 2)	توزيع المخصصات المالية لدعم القطاع الفلاحي (2001 -2004)	33
(2- 2)	التوزيع القطاعي ومعدلات النمو لمكونات الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (2001 -2014)	41
(3- 2)	تطور الإنتاج الفلاحي في الجزائر (2001 -2014)	44
(4- 2)	توزيع التشغيل على القطاعات الاقتصادية في الجزائر (2001 -2014)	47

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1- 1)	نسبة التوزيع السنوي لمخصصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 - 2004)	11
(2- 1)	نسبة التقسيم القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 -2004)	13
(3- 1)	توزيع عمليات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 -2003)	16
(4- 1)	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 -2009)	18
(5- 1)	مضمون برنامج توطيد النمو (2010 -2014)	22
(1- 2)	توزيع المخصصات المالية لدعم القطاع الفلاحي (2001 -2004)	33
(2- 2)	متوسط مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي (2001 - 2014)	41
(3- 2)	تطور معدلات النمو الاقتصادي للقطاع الفلاحي في الجزائر (2001 -2014)	41
(4- 2)	تطور توزيع التشغيل على القطاعات الاقتصادية في الجزائر (2001 -2014)	48
(5- 2)	تطور توزيع التشغيل على القطاع الفلاحي في الجزائر (2001 -2014)	48

المقدمة العامة

مقدمة:

تعتمد العديد من الدول على الاستثمارات العمومية في إنعاش مختلف القطاعات الاقتصادية وتحريك عجلة التنمية، وتدارك مختلف النقائص التي تحدث في أداء الاقتصاد وان كانت النظرية الكنزية تمثل الأساس النظري الذي انطلقت منه السياسات الاقتصادية المشجعة على تفعيل الاستثمارات العمومية، فقد تزايد التأكيد على تبني هذا التوجه مع تفاقم الأزمات المالية في نهاية التسعينيات ومطلع القرن الحالي، حيث أصبحت العديد من الحكومات تركز على الاستثمارات العمومية لإحداث تنمية شاملة ومعالجة جل الاختلالات الاقتصادية التي تحدثها هذه الأزمات في الاقتصاد.

وفي هذا الصدد فقد شرعت الجزائر ومنذ سنة 2001 ونتيجة للانفراج المالي الذي تحقق بفعل ارتفاع أسعار النفط بداية الألفية الثالثة، في إتباع سياسة مالية ترتكز بالأساس على التوسع في النفقات العامة، تجسدت بالخصوص في برامج الاستثمارات العمومية، حيث جاءت هذه السياسة بعد فترة صعبة عانت خلالها الجزائر على جميع الأصعدة وبالخصوص في الشقين الاقتصادي والاجتماعي، إذ سعت الدولة من خلالها إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة ودعم البنية التحتية للدولة، ذلك من خلال النهوض بمختلف القطاعات الاقتصادية، خاصة القطاع الفلاحي الذي كان له نصيب في هذه السياسة التنموية نظرا لما يكتسبه من أهمية اقتصادية خاصة في الفترة الأخيرة بعد تراجع القطاع الصناعي، تتمثل في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ثم توسع المخطط ليشمل التنمية الريفية سنة 2002، وكذلك سياسة التجديد الريفي التي أطلقت رسميا سنة 2009 لضمان الأمن الغذائي، وامتصاص اليد العاملة وزيادة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الوطني الإجمالي.

❖ **إشكالية البحث:**

على ضوء ما أشير إليه أعلاه يمكن طرح الإشكالية الرئيسية للبحث على النحو التالي:

"ماهي انعكاسات برامج الاستثمارات العمومية على القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2001 -2014؟"

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ماهي السياسات والبرامج التنموية التي طبقتها الجزائر بداية الألفية الثالثة؟
- ✓ ما هي أهم الإجراءات التي قامت بها الدولة من اجل تدعيم القطاع الفلاحي والنهوض به؟
- ✓ هل ساهم القطاع الفلاحي ضمن برامج الاستثمارات العمومية في تحقيق معدلات نمو؟

❖ فرضيات البحث:

للإجابة على إشكالية البحث وقصد تسهيل الإجابة على الأسئلة الفرعية المطروحة، تم وضع مجموعة من الفرضيات كإجابة أولية لتكون أساسا ومنطلقا لمعالجة موضوع البحث وفقا لما يلي:

- ✓ **الفرضية الأولى:** مع بداية الألفية الثالثة قامت الجزائر بإصلاحات تنموية كبرى، وذلك بعد مضي عشرية سوداء أدت إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.
- ✓ **الفرضية الثانية:** عرفت الجزائر تزايدا في الاهتمام بالقطاع الفلاحي من خلال إقامة العديد من الهيئات والبرامج الداعمة له وهذا ناتج عن التحولات التي عرفتها في هذا المجال خاصة خلال السنوات الأخيرة.
- ✓ **الفرضية الثالثة:** ساهم القطاع الفلاحي في رفع معدلات النمو الاقتصادي وخلق مناصب شغل وتوفير الاحتياجات الغذائية للسكان وهذا بناءً على الدعم المقدم لهذا القطاع.

❖ أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في مجموعة من النقاط، يمكن إجمالها فيما يلي:

- ✓ تلعب برامج الاستثمارات العمومية في الجزائر دورا هاما، إذ تساهم في تمويل النشاط الاقتصادي وتحقيق النمو؛
- ✓ تعدد البرامج والإجراءات التحفيزية التي عملت على تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر؛
- ✓ دور القطاع الفلاحي وما يمثله في اقتصاديات الدول، من خلال إسهامه في النمو الاقتصادي وتلبية الاحتياجات الغذائية للسكان، وقدرته على خلق فرص العمل.

❖ **أهداف البحث:**

يسعى البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

- ✓ التعرف على الاستثمارات العمومية في الجزائر والدور الذي تلعبه الدولة في الاقتصاد من خلال وضع المخططات التنموية التي تم إطلاقها في الجزائر منذ سنة 2001؛
- ✓ الوقوف على الدور الذي يلعبه القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني مطلع الألفية الثالثة؛
- ✓ إبراز انعكاسات جهود السياسة الوطنية على أداء القطاع الفلاحي في الجزائر.

❖ **دوافع اختيار الموضوع:**

هناك العديد من الدوافع التي ساهمت في اختيارنا لهذا الموضوع منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي، فبالنسبة للعوامل الذاتية تتمثل في ميولنا للبحث في هذا الموضوع الذي يتوافق مع تخصصنا المدروس، وبسب قلة الدراسات التي تناولته، أما الدوافع الموضوعية فتتمثل في أن القطاع الفلاحي في الجزائر يعد ركيزة أساسية لبناء الاقتصاد الوطني خاصة في ظل تراجع أسعار المحروقات وإيرادات الدولة.

❖ **تحديد إطار البحث:**

من ناحية الإطار الزمني، تمتد فترة الدراسة لتشمل الفترة (2001 -2014)، وقد تم اختيارنا لهذه الفترة تزامنا مع مواعيد انطلاق البرامج وتطبيقها، أما من ناحية الإطار المكاني فهذه الدراسة تخص الجزائر.

❖ **المنهج المتبع والأدوات المستخدمة في البحث:**

يهدف الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب البحث، تحليل أبعاد الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار فرضيات البحث، ونظرا لطبيعة الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي من اجل جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري للدراسة وإبراز المفاهيم المرتبطة بالموضوع، أما في الدراسة التطبيقية اعتمدنا على المنهج التحليلي وذلك بدراسة وتحليل المعطيات الإحصائية.

❖ **صعوبات البحث:**

لا يخلو أي بحث من مواجهة العراقيل أثناء انجازه، ومن أهم الصعوبات التي واجهتنا ضيق فترة الدراسة، هذا ما انعكس بالسلب علينا في محاولتنا البحث عن المراجع التي تفيدنا في موضوعنا، وكذلك صعوبة الحصول على الإحصائيات والبيانات ذات العلاقة بالبحث والتي اختلفت من مصدر لآخر.

❖ **الدراسات السابقة:**

1 - دراسة (سعودي عبد الصمد، 2016): والتي جاءت بدراسة تقييميه لبرامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر (2001 -2014)، توصلت الدراسة إلى أن الاستثمارات العمومية حلا تلجأ إليه السلطات العمومية في بعض الحالات لتحفيز الطلب الكلي وتحسين أداء الاقتصاد الوطني، لإحداث التوازن التنموي عن طريق توزيع المشاريع حسب الاحتياجات التنموية لتطوير الإطار المعيشي للسكان وتحسين المؤشرات التنموية.

2 - دراسة (باشي احمد، 2003): والتي جاءت بدراسة القطاع الفلاحي ومتطلبات الإصلاح وتوصلت الدراسة إلى أن تنمية القطاع الفلاحي تتطلب وضع سياسة زراعية ذات إستراتيجية دقيقة ومحددة في الزمان والمكان، وتكون ذات أهداف واقعية وعقلانية ولها خلفيات إستراتيجية وكذلك تدخل الدولة ودعمها للقطاع الفلاحي يعمل على تحقيق الآثار السلبية للإصلاحات الاقتصادية وما ينجر عنها من منافسة على المنتوج الفلاحي.

3 - دراسة (مفتاح صالح ورحال فاطمة، 2013): والتي جاءت بدراسة دور البرامج الوطنية لتطوير الفلاحة في إطار البرامج التنموية (2001 -2014) في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، توصلت الدراسة أن الزراعة الجزائرية في مجال الغذاء بعيدة عن تسجيل مستوى مقبول من الاكتفاء وخاصة بالنسبة للمواد ذات الاستهلاك الواسع، فهو لا يحقق حاجات ومتطلبات المجتمع، بالرغم من المحاولات المبذولة للنهوض بالقطاع الفلاحي ضمن البرامج التنموية لتحقيق الأمن الغذائي إلا أن النتائج لم تكن في المستوى المطلوب.

❖ **محتويات البحث:**

حاولنا من خلال بحثنا هذا المحافظة على التسلسل المنطقي والتدرج في طرح الأفكار قدر الإمكان، لذلك قمنا بوضع خطة علمية للبحث مكونة من فصلين، كل فصل سبقته مقدمة وتليه خاتمة.

في الفصل الأول والذي جاء تحت عنوان "**الإطار النظري لبرامج الاستثمارات العمومية في الجزائر للفترة (2001 -2014)**"، تناولنا فيه مبحثين هما:

- المبحث الأول: المفاهيم الأساسية حول الاستثمارات العمومية.
- المبحث الثاني: برامج الاستثمارات العمومية في الجزائر (2001 -2014).

أما في الفصل الثاني الذي تم إدراجه بعنوان "**اثر برامج الاستثمارات العمومية على القطاع الفلاحي في الجزائر (2001 -2014)**"، والذي تناولنا فيه مبحثين هما:

- المبحث الأول: القطاع الفلاحي ضمن برامج الاستثمارات العمومية.
- المبحث الثاني: دور القطاع الفلاحي في تحسين الاقتصاد الوطني.

الفصل الأول :

الإطار النظري لبرامج الاستثمارات العمومية في الجزائر

(2014-2001)

تمهيد:

سمح تحسين الوضعية المالية التي عرفتها الجزائر في بداية الألفية الثالثة نتيجة الارتفاع الكبير الذي سجلته أسعار المحروقات إلى دعم الطلب الكلي من خلال التوسع في الإنفاق العام وذلك قصد الخروج من التبعات السلبية للازمة الاقتصادية والأمنية التي مرت بها الجزائر في تسعينات القرن العشرين، والتي نتج عنها تدهور في مستوى النشاط الاقتصادي وما تبعه من انخفاض في مستوى المعيشة للسكان وارتفاع معدلات البطالة.

إذ انه ومع تزايد المؤشرات الايجابية حول الوضعية المالية للجزائر، تم إقرار ثلاث برامج إنفاق عام منذ سنة 2001 تقوم على عدة محاور رئيسية، البرنامج الأول وهو برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 -2004، البرنامج الثاني هو البرنامج التكميلي لدعم النمو والممتد على طول الفترة 2005 -2009، البرنامج الثالث هو البرنامج الخماسي الممتد على طول الفترة 2010 -2014، حيث اعتبرت هذه البرامج بما تضمنته من إنفاق على عدة قطاعات اقتصادية سيكون لها دافع قوي للنشاط الاقتصادي ومن ثم رفع معدلات النمو والعمالة بالأساس، خاصة وان الإنفاق العام حسب الفكر الكينزي يعتبر الأداة الأكثر فعالية في حالات تراجع النشاط الاقتصادي.

ومن هنا تم تقسيم الفصل الأول إلى مبحثين، حيث تناولنا في المبحث الأول المفاهيم الأساسية حول الاستثمارات العمومية أي المنطلقات الأساسية، أما بالنسبة للمبحث الثاني تطرقنا فيه إلى برامج الاستثمارات العمومية.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار - منطلقات أساسية –

الاستثمار بشكل عام يعتبر جزء هام من الاقتصاد، فقد كان سببا في تقدم المجتمعات المتطورة أما المجتمعات النامية فالسبيل أمامها مازال قائم الاهتمام به والتوسع في مجالاته باللحاق بركب التقدم.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار

في هذا المطلب سنوضح بعض المفاهيم المتعلقة بالاستثمار

1 - تعريف الاستثمار: للاستثمار عدة تعاريف نذكر منها:

- يمكن القول أن مفهوم الاستثمار investment يعني توظيف الأموال أو تخصيصها في المجالات أو الفرص الاستثمارية المتاحة والتي يعتقد المستثمر بأنها فرص مناسبة ومقبولة وتحقق له العائد الذي يرغب به بأقل مستوى من المخاطرة، ولذلك فان أي استثمار تصاحبه مخاطرة ولكن هذه المخاطرة بمستويات متباينة وتبعا لهذا التباين يكون العائد متباينا أيضا أي أن العلاقة بين العائد والمخاطرة علاقة تبادلية إذ يزداد العائد كلما ازدادت المخاطرة ويقل انخفاضها[1].

- يعرف على انه النشاط الذي يترتب عليه القيام بخلق طاقة جديدة للمؤسسة من خلال إضافة وحدات إنتاجية جديدة أو استبدال الأصول المالية بأصول أكثر كفاءة وطاقة[2].

- هو عبارة عن عملية إنماء الذمة المالية للبلد من خلال حركة رؤوس المال المملوكة له عبر الحدود، ودخولها المشروعات الاقتصادية تعمل على توفير احتياطات مختلفة وتحقيق أرباح مالية[3].

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن الاستثمار عموما هو اكتساب الموجودات المالية والمادية المتاحة في فترة زمنية معينة بقصد الحصول على تدفقات مالية أو مادية أو معنوية أو مستقبلية للمستثمر والمجتمع.

---

[1] موفق عدنان والحميري عبد الجبار، أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص ص 115 -116.

[2] سلوس مبارك، التسيير المالي، طبعة2، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2012، ص 115.

[3] عمر هاشم محمد صدقة، ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي، دار الفكر الجامعي، مصر، 2006، ص 40.

2 - أهداف الاستثمار: غالبا ما تكون هذه الأهداف من اجل النفع العام (كالمشروعات العامة) التي تقوم بها الدولة أو من اجل تحقيق العائد أو الربح (كالمشروعات الخاصة) ومن الأهداف الشائعة للاستثمار نورد الآتي:[1]

- تحقيق عائد مناسب يساعد على استمرارية المشروع؛
- المحافظة على قيمة الأصول الحقيقية؛
- استمرارية الحصول على الدخل؛
- ضمان السيولة اللازمة.

3 - تصنيف الاستثمار حسب الجهة المالكة: تختلف تصنيفات الاستثمار ومن ضمن هذه التصنيفات نذكر التصنيف حسب الجهة المالكة، حيث أن هذا الأخير له ثلاث أشكال وهي:

- استثمارات خاصة: تسمى كذلك بالاستثمارات في القطاع الخاص، يقوم بهذا النوع من الاستثمارات الأشخاص، ويحتل هذا النوع من الاستثمارات مكانة كبيرة في الاقتصاديات الرأسمالية.

- استثمار عام: هو الاستثمار الحكومي بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة والاتجاه السياسي والفكري القائم فيها[2].

وتجدر الإشارة إلى نوع ثالث من تصنيف الاستثمار حسب الجهة المالكة وهو الاستثمار المشترك والذي يكون استثمار بين العام والخاص.

[1] موفق عدنان والحميري عبد الجبار، مرجع سابق، ص ص 117 -118.

[2] ماجد احمد عطا الله، إدارة الاستثمار، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 22.

المطلب الثاني: الاستثمارات العمومية أهدافها ودوافعها

يمثل الاستثمار العمومي جزءا هاما من الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي يسهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي. ولهذا وجب في هذا المطلب توضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بالاستثمارات العمومية أهدافها ودوافعها.

1 - تعريف الاستثمارات العمومية:

- الاستثمارات العامة هي جميع الفرص المتاحة للاستثمار من خلال ما تنفقه الدولة على شراء سلع استثمارية تلزم لإقامة المشروعات العامة وتستهدف زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع كما يتمثل في كافة أوجه الإنفاق التي تستهدف زيادة الطاقة الإنتاجية للدولة، أو تحسين مستوى المعيشة للمواطنين[1].

- هو الذي تقوم به الدولة عن طريق مختلف الدوائر والحكومات العامة التابعة لها، غالبا ما يتحرك بدوافع وأسباب متعددة يكون الربح واحدا منها حيث انه ينطلق من محور النظرة الشاملة للمنافع الاقتصادية والاجتماعية، كإنشاء الطرق، السدود، المدارس، الجامعات،...الخ، وبذلك فهو لا ينحصر بحافز الربح كما هو الأمر في حال الاستثمار الخاص[2].

كلا المفهومين أشارا إلى أن الاستثمار العام هدفه تحقيق المنفعة العامة لا تحقيق الربح كما في حالة الاستثمار الخاص.

2 - أهداف الاستثمارات العمومية: تكمن أهداف الاستثمارات العمومية فيما يلي:

- تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدولة؛
- المساهمة في القضاء على البطالة ورفع معدلات التشغيل؛
- تطوير الخدمات العامة للدولة؛
- تشجيع التنمية في بعض القطاعات؛
- الاستثمار في المشاريع التي لا يستطيع الاستثمار الخاص تنفيذها.

---

[1] شراح رمضان ومحروس حسن، الاستثمار - النظرية والتطبيق -، ذات السلاسل للنشر والتوزيع، الأردن، 1999، ص 13.

[2] تاتي محمد، اثر سياسة الإنفاق العام على الاستثمار الخاص -دراسة تحليلية قياسية حالة الجزائر (1974 -2006) -، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010، ص 20.

3 - دوافع الاستثمارات العمومية: نلخص دوافع الاستثمارات العمومية فيما يلي:[1]

- **زيادة مستوى التشغيل وتحسين حياة الأفراد:** تلجا الحكومات إلى الاستثمار العمومي في مشاريع المنفعة العامة كوسيلة لمواجهة مشكلة البطالة وتحسين مستوى معيشة السكان حيث تؤدي إلى الرفع من مستوى التشغيل وزيادة دخول الأفراد، كما تؤدي إلى انتشار التعليم وتحسين الرعاية الصحية وتحقيق مستوى من الرفاهية والحياة الكريمة، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة فعالية المواطن ومساهمته في العملية التنموية.
- **توجيه النشاط الاقتصادي:** يعتبر الاستثمار العمومي احد الحلول الفعالة التي تلجأ إليها الحكومات لمواجهة المشكلات التي تعترض أداء الاقتصاد في بعض الحالات.
- **زيادة القدرة التنافسية:** إذا زادت القدرة الذاتية للاقتصاد، وتوفير الخدمات الأساسية اللازمة لعملية الاستثمار، سوف يزيد من القدرة التنافسية بين مختلف الاقتصاديات الجاذبة والمتنافسة على الاستثمارات.
- **زيادة فرص ومعدلات الاستثمار:** تساهم مشاريع الاستثمارات العمومية في تحسين بيئته وبشروط الاستثمار، مما يؤدي إلى ارتفاع توقعات العائد من العمليات الاستثمارية فيتشجعون أكثر على الاستثمار.
- **تحقيق الأهداف التنموية المسطرة:** تعتبر الاستثمارات العمومية وسيلة محورية في السياسات التنموية للكثير من الدول، حيث تعتمد عليها في تحقيق الأهداف المسطرة كمحاربة الفقر، وتحسين المؤشرات التنموية...الخ.

[1] باشوش حميد، الاستثمارات العمومية ودورها في التنمية الاقتصادية -دراسة تحليلية للبرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة (2001 -2014) -، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2015، ص ص 34 -35.

المطلب الثالث: مقاربة مفاهمية لبرامج الاستثمارات العمومية

تعتبر برامج الاستثمارات العمومية توجه جديد للاقتصاد الجزائري عملت بها الدولة الجزائرية بعدما كانت السياسة السائدة سياسة المخططات الاستثمارية، سنتطرق في هذا المطلب دخول الجزائر من سياسة التخطيط إلى سياسة البرامج وكيفية إعدادها وتقييمها.

1 - الانتقال من سياسة المخططات إلى سياسة برامج الاستثمارات العمومية:

1 -1 السياق التاريخي للاقتصاد الجزائري:[1] لقد بدأت موجة الانفتاح والتحول نحو اقتصاد الليبرالي بالصعود منذ مطلع الثمانينات وتسارعت بعد سقوط الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي، ذلك التحول الذي يقوم على انفتاح الأسواق وحرية انتقال السلع والخدمات ورأس المال ومنح القطاع الخاص والمبادرة الفردية للدور القيادي في الاستثمار وعملية التنمية وبالمقابل تراجع دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي وتقليص وحتى إلغاء تدخلها في مسألة توزيع الناتج وترك مساحة واسعة لآلية العرض والطلب، وتحديد نطاق دورها ضمن النطاق الليبرالي التقليدي أي وضع الإطار التشريعي والتنظيمي وضمان عمل آليات السوق بحرية وضمان المنافسة ولعب دور الحكم.

وكان التخطيط الاقتصادي حتى نهاية السبعينيات يكاد يشكل ظاهرة مشتركة بين قسم كبير من الدول المتخلفة، باعتباره أسلوب وأداة للتنمية أملته الظروف التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخاصة بها، وكان للسرعة التي تقدم بها في الاتحاد السوفيتي السابق باعتباره أول دولة بدأت في تطبيقه، وللنتائج التي حققها، وكذلك لتلك التي ظهرت فيما بعد في بلدان ما كان يسمى بالكتلة الشرقية، الأثر القوي في إقبال كثير من البلدان المتخلفة على اعتماد التخطيط كأسلوب ضروري وحديث للتعجيل بنموها وإحداث التغيرات الجذرية الضرورية في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية.

[1] سعودي عبد الصمد، تقييم برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر (2001 -2014)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2015، ص ص 204 -205.

وبهذا الصدد انتهجت الجزائر بعد الاستقلال نظاما اقتصاديا اشتراكيا يقوم على التخطيط المركزي للاقتصاد الذي يجعل من الدولة المتعامل الاقتصادي الوحيد ومركز صنع القرار دون منازع، لكن وبعد تطبيقه لعدة سنوات، كشف هذا النظام عجز النمط الاقتصادي الذي اتبعته الجزائر خلال العقود السابقة، والذي يقوم على التدخل الواسع للدولة وتقليص دور القطاع الخاص والتضييق على المبادرة الفردية وتعطيل جزئي لآليات اقتصاد السوق ومؤسساته على امتداد فترات طويلة من الزمن، وبسبب الأزمة البترولية سعت الجزائر جاهدة لتخلص من هذا النمط الاقتصادي.

ظهرت صيغة أخرى لرسم سياسة التنمية الاقتصادية والاستثمار العمومي للدولة تمثلت في البرامج التنموية، إن الانتقال من أداة المخطط إلى البرنامج كوسيلة لتنفيذ سياسة الاستثمارات العمومية يترجم الفكر الجديد للدولة في محاولة لإحداث نوع من القطيعة مع السياسات التدخلية والتوجه نحو نظرة جديدة تتسم بالنجاعة والفعالية.

1 -2 تعريف برامج الاستثمارات العمومية:

إن برامج الاستثمارات العمومية عبارة عن مجموعة من الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها خلال فترة زمنية محددة وعبر استعمال الوسائل والسياسات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف وذلك للخروج بالاقتصاد الوطني من حالة التخلف والركود إلى حالة النمو المستدام الذي يشمل جميع القطاعات والذي يؤدي في النهاية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية[1].

[1] المرجع نفسه، ص 205.

2 - مراحل إعداد برامج الاستثمارات العمومية وكيفية تقييمها:[1]

2 -1 مراحل إعداد برامج الاستثمارات العمومية: يتطلب إعداد هذه البرامج مرحلتين أساسيتين هما:

- **تقدير الإمكانيات المتاحة للاقتصاد الوطني:** أي معرفة كل ما يتعلق بالموارد الاقتصادية المتاحة والفرص الموجودة، والإلمام بالأحداث الماضية والجارية، والمقدرة على التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية للواقع القائم.
- **تحديد الأهداف الكلية للبرنامج:** يتم تقرير وتحديد الأهداف طويلة الأجل ومتوسطة الأجل من خلال حصر الاختصاصات الرئيسية التي من أجلها تطلب الأموال كما أن طبيعة الأهداف تحدد طبيعة وحجم الوظيفة أو الوظائف المتعددة التي يتم تنفيذها من أجل تحقيق الأهداف سواء المتعلقة بالمجتمع ككل أو بالوحدات التنظيمية، ومن الضروري عدم تعارض أهداف الوحدات التنظيمية مع أهداف المجتمع المحددة سلفا في برامج تنمية طويلة ومتوسطة الأجل.

2 -2 تقييم برامج الاستثمارات العمومية: يرتكز تقييم برامج الاستثمارات العمومية على ثلاث محاور هي:

- **الفعالية الاجتماعية والاقتصادية:** وذلك ما يسمح بتثمين النتائج المتوصل إليها وأثرها على المحيط الاجتماعي والاقتصادي، وذلك من خلال مدى رضا المواطنين، وبالتالي هذا المحور يسمح بتقييم مدى ملائمة السياسة المنتهجة.
- **نوعية الخدمات المقدمة:** وذلك من خلال تحسين الخدمة العمومية المقدمة والموازنة بين التكلفة والنوعية.
- **فعالية تسيير المرافق العامة:** والتي تقود إلى استغلال امثل للموارد الموظفة.

[1] المرجع نفسه، ص 208.

المبحث الثاني: برامج الاستثمارات العمومية في الجزائر للفترة (2001 -2014)

باشرت الحكومة الجزائرية مع بداية الألفية الجديدة في تطبيق برامج داعمة للنمو الاقتصادي من خلال تعزيز الإنفاق العام بهدف تحفيز النمو، وفي هذا الإطار فقد تم الاعتماد على ثلاث برامج تمثلت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 -2004) والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005 -2009) والبرنامج الأخير برنامج توطيد النمو (2010 -2014).

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 -2004)

جاء هذا البرنامج في اطار السياسة المالية التي بدأت الجزائر في انتهاجها سنة 2001 قصد تنشيط الاقتصاد الوطني.

1 - مفهوم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وأهم خصائصه

1 -1 تعريف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

اعتمد هذا البرنامج سنة 2001، أين عرف ببرنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001 - 2014)، حيث رصد له غلاف مالي قدره 525 مليار دج، وبعد تعديلات في الاعتمادات المالية السابقة المخصصة لهذا البرنامج ارتفعت قيمته لتصل سقف 1216 مليار دج كملحق تكميلي لمشاريع سابقة وإضافي لأشغال جديدة لم تكن قيد الانجاز.

إضافة إلى إنشاء صندوق تنمية الجنوب الذي يشمل 13 ولاية من الجنوب بغلاف مالي قدره 25 مليار دج[1].

والجدول التالي يوضح التوزيع السنوي لمخصصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

[1] دلفوف سفيان وحططاش عبد السلام، اثر السلوك الاستثماري العمومي على البطالة في الجزائر -دراسة تحليلية للفترة (2001 -2014) -، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001 -2014)، يومي 11 - 12 مارس2013، جامعة سطيف1، الجزائر، 2013، ص 58.

الجدول(1 -1): التوزيع السنوي لمخصصات برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001 - 2004)

السنوات	المبالغ المالية (مليار دج)	النسب
2001	205.4	39.10
2002	185.9	35.41
2003	113.2	21.56
2004	20.5	3.9
المجموع	525	100

المصدر: رئاسة الحكومة، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 -2004).

الشكل(1 -1): نسبة التوزيع السنوي لمخصصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001 - 2004)

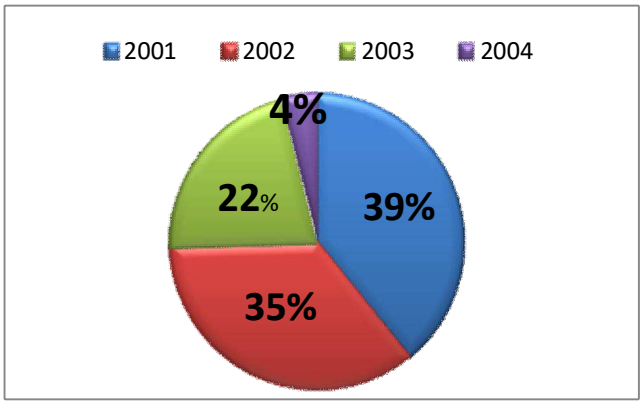

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول (1 -1)

من خلال الجدول نلاحظ أن سنتي 2001 -2002 كانت لهما القدر الكبير من المبالغ المالية المخصصة وهذا راجع لسبب التعطيل في تنفيذ البرامج.

1 -2 خصائص برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: من خصائص هذا البرنامج نذكر ما يلي:[1]

- يتبنى هذا البرنامج النظرة الكنزية الخاصة بالطلب الكلي الفعال، إذ أنه في حالة الركود الاقتصادي بافتراض حالة عدم التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج فإن زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال والذي يؤدي بدوره إلى زيادة العرض الكلي ورفع مستوى التشغيل، مما ينتج عنه رفع معدل النمو وتقليص حجم البطالة؛
- لا يمكن اعتبار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي مخططا رباعيا شبيها بالمخططات التي عهدتها الجزائر في السبعينات باعتبار أن الجزائر تخلت نهائيا عن الاقتصاد الموجه والتزمت اقتصاد السوق الذي لا يتنافى مع فكرة التخطيط المركزي، ولا مع تمويل التجهيزات الاجتماعية والمنشآت القاعدية من قبل الدولة؛
- إن نجاح هذا البرنامج مرهون بتطبيق إصلاحات رئيسية تتضمن إصلاح القطاع المصرفي والمالي والطاقة والمواصلات السلكية واللاسلكية، والقطاع الاقتصادي العام، والإدارة الجبائية والتعريفة الجمركية والعقار الصناعي وتنظيم الاستثمار؛
- لن تؤثر المبالغ المرصودة للبرنامج في التوازنات المالية للدولة إذ أن حاجات التمويل من الخزينة لعامي2002 و2003 لن تتسبب في مشاكل أساسية بالنسبة للتمويل، إذ يمكن ضمان تغطيتها بتعبئة القروض الخارجية، وتحسين مدخولات الجباية العادية وتدخلات الخزينة العمومية في الأسواق المالية والنقدية، كما أن البرنامج لن يؤثر في حجم المديونية الخارجية حيث تنوي السلطات تقليصها إلى حدود 22 مليار دولار أمريكي عام 2004 في حين أن خدمات الديون ستنزل أقل من 20% من إيرادات الصادرات خلال نفس السنة؛
- يمكن تكييف وتحجيم البرنامج وفقا للظروف السائدة حيث أن البرنامج أعد وفقا للقدرات الحقيقية التمويلية للجزائر، كما تم الشروع فعليا في تنفيذ البرنامج من خلال التكفل بالشطر الأول للبرنامج ضمن قانون المالية التكميلي لسنة2001.

[1] سعودي عبد الصمد وبلعجوز حسين، "إصلاحات السياسة النقدية في ظل برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التضخم والكتلة النقدية وأسعار الصرف في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد12، جامعة مسيلة، الجزائر، ص 34.

2 - مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وأهم أهدافه

2 -1 مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: يمكن تناول مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي من خلال استعراض مختلف القطاعات المستفيدة من هذا البرنامج حيث تنقسم هذه الأخيرة إلى أربعة قطاعات رئيسية، كل قطاع منها ينقسم إلى أربعة قطاعات فرعية والجدول التالي يبين لنا مختلف القطاعات المستفيدة والمبالغ المالية المخصصة لكل قطاع أساسي.

الجدول(1 -2): التقسيم القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 -2004)

(الوحدة: مليار دج)

القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسب
الاشغال الكبرى	100.7	70.2	37.6	2	210.5	40.1
التنمية المحلية والبشرية	71.8	72.8	53.10	6.5	204.2	38.8
الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30	15	00	00	45	8.6
المجموع	213.1	178.3	113.2	20.5	525	100

المصدر: تقرير " الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر -السداسي الثاني 2001" -، المجلس الوطني والاقتصادي والاجتماعي CNES، ص 87.

الشكل(1 -2): نسبة التقسيم القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 -2004)

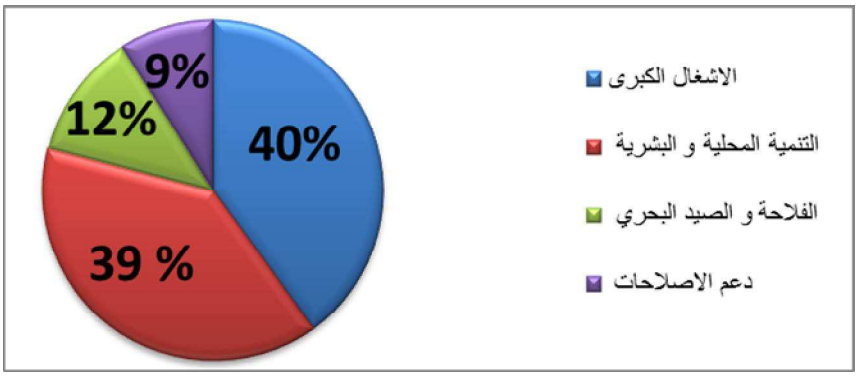

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول (1 -2)

من الشكل نلاحظ :

- ✓ أن قطاعي الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية وقطاع التنمية المحلية والبشرية خصص لهما اكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج حيث حصلا على ما يقارب 80% بمجموع يفوق 414 مليار دج، حيث اهتمت السلطات العمومية بقطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية من اجل تدارك العجز والنقص الكبيرين في هذا القطاع كما يعود هذا الاهتمام كذلك إلى الوعي بدور القطاع في التنمية الاقتصادية وتأشيره على بقية القطاعات الأخرى؛
- ✓ أما في قطاع التنمية المحلية والبشرية فقد خصصت له الدولة ما يقارب 39% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يعد ذلك مؤشر على سعي الحكومة لتحقيق أهداف البرنامج المتمثلة في تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن وتحسين الإطار المعيشي للمواطن؛
- ✓ في المقابل خصصت السلطات العمومية حوالي 21% من القيمة الإجمالية للبرنامج لدعم الإصلاحات والفلاحة والصيد البحري بمجموع 110.5 مليار دج، حيث أن الفلاحة والصيد البحري لم ينالا إلا مبلغ 65.4 مليار دج ويعود ذلك إلى أن القطاع قد استفاد من برنامج خاص ابتدءا من سنة 2002 المتمثل في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، فيما خصص مبلغ 45 مليار دج لدعم الإصلاحات التي تهدف إلى دعم وترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة والخاصة؛
- ✓ أما فيما يخص التوزيع السنوي نلاحظ أن سنوات 2001،2002،2003 كانت مجاميع المبالغ متقاربة نوعا ما على عكس السنة الأخيرة 2004 لم تحظى إلا بمجموع يقدر ب20.5 مليار دج وهو الأمر الذي يدل على عزم الدولة على تنفيذ معظم العمليات والمشاريع الخاصة للبرنامج خلال اقصر مدة زمنية ممكنة بغرض تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للشعب الجزائري.

2 -2 أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق مجموعة من الأهداف هي:[1]

- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة؛
- دعم التوازن الجهوي؛
- إعادة تنشيط الفضاءات الريفية؛
- خلق مناصب عمل والحدّ من البطالة؛
- تطوير المنشآت والمرافق الجوارية.

وبغية تحقيق هذه الأهداف سطرت أهداف وسيطة تمثلت في تنشيط الطلب الكلي وتهيئة وانجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاط الاجتماعي وتغطية الحاجات الضرورية للسكان بما ينعكس إيجابا على تنمية الموارد البشرية.

3 - نتائج برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: إن المرور من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق ليس باختيار سهل لبلد كالجزائر، التي كانت قديما منظمة ولا تلجأ إلى عناية الدولة في كل الميادين من الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومن أهم نتائج برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي نذكر ما يلي:[2]

- تحقيق معدل نمو قدّر ب 38% في متوسط خلال الفترة، مع تسجيل معدل معتبر سنة 2003 قدّر ب 6.8 %؛
- تقليص المديونية العمومية الداخلية من 1059 مليار دج سنة 1999 إلى 911 مليار دج سنة 2003؛
- تراجع ملحوظ في معدل البطالة من 29% في بداية الفترة إلى اقل من 24% عند الفترة؛

[1] ساعو باية، الإنعاش الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص 132.

[2] زرنام كريم، "التنمية المستدامة من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 -2009)"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، ، العدد 7، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2010، ص 204.

- المبلغ المستهلك في البرنامج خلال الفترة سبتمبر 2001 إلى غاية ديسمبر 2003 قدّر بـ 478 مليار دج. شمل المجالات التالية:[1]

جدول(1 -3): توزيع عمليات البرنامج خلال الفترة (2001 -2003)

طبيعة العمليات	المبلغ (مليار دج)
تحسين الإطار المعيشي للسكان	155
هياكل قاعدية	124
نشاطات إنتاجية	74
حماية المحيط	20
موارد بشرية و حماية اجتماعية	76
منشآت إدارية	29
المجموع	478

المصدر: مصالح رئاسة الحكومة، حصيلة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001 -2003)، ص 23.

الشكل(1 -3): توزيع عمليات البرنامج خلال الفترة (2001 -2003)

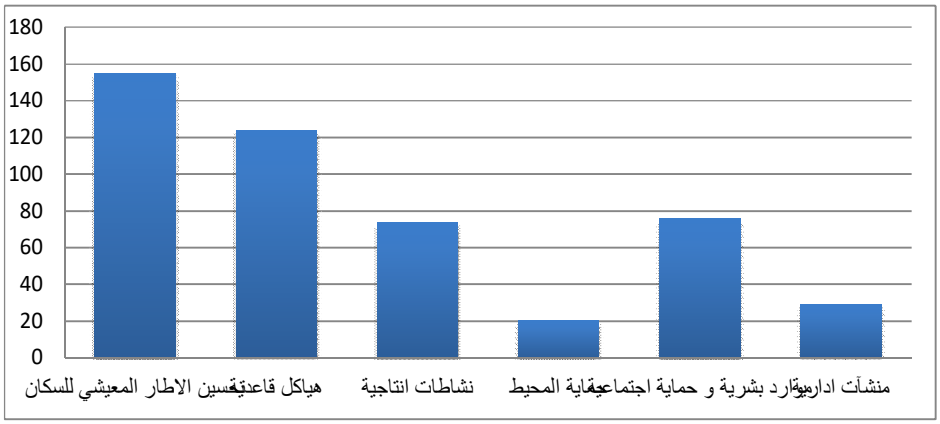

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول (1 -3)

[1] زرنوخ ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص 186.

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005 -2009)

يعد هذا البرنامج تكملة بما جاء به برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

1 - مفهوم البرنامج التكميلي لدعم النمو وأهم خصائصه

1 -1 تعريف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي:

يعتبر هذا البرنامج التنموي مواصلة للاستثمارات العمومية التي انطلقت مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي حقق نتائج جيدة رغم محدودية مخصصاته المالية، حيث رصد له مبلغ مالي يقّدر ب 55 مليار دولار كقيمة أولية وذلك من اجل مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها في البرنامج السابق، أعلن على هذا البرنامج من طرف رئيس الجمهورية يوم 7 افريل 2005 بمخصصات مالية أولية قدرها 4203 مليار دج ووصلت القيمة النهائية للبرنامج حوالي 114 مليار دولار[1].

1 -2 خصائص البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي: تتمثل خاصية هذا البرنامج منذ انطلاقه من قبل رئيس الجمهورية في 7 افريل 2005 إلى غاية اختتامه في 31 ديسمبر 2009 بأنه شهد عدة عمليات توسعية وقد تضمنت العمليات التوسعية هذه :

- برنامجا تكميليا خاصا لفائدة ولايات الجنوب، بمخصص مالي قدره 377 مليار دج؛
- برنامجا تكميليا خاص لولايات الهضاب العليا، خصص له مبلغ 693 مليار دج؛
- برنامجا تكميليا لامتصاص السكن الهش وكذا تحسين الدراسية، خصص له مبلغ 800 مليار دج؛
- 200 مليار دج من البرامج التكميلية المحلية، التي أعلن عنها بمناسبة زيارات العمل والتفقد التي قام بها رئيس الجمهورية عبر 16 ولاية، خلال السنوات 2005 -2006.

[1] عرض وزير المالية لمشروع الأمر المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005، الجريدة الرسمية لمداولات المجلس الشعبي الوطني، السنة الرابعة رقم 169، 19 أكتوبر 2005، ص 7.

2 - مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي وأهم أهدافه

2 -1 مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي: يشمل البرنامج التكميلي لدعم النمو في مضمونه خمسة محاور رئيسية كما يوضحها الجدول الآتي:

جدول(1 -4): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005 -2009)

القطاعات	المبالغ المالية(مليار دج)	النسب
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.50
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.50
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمات العمومية	203.9	4.8
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	1.1
المجموع	4202.7	100

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص 2.

الشكل(1 -4): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 -2009)

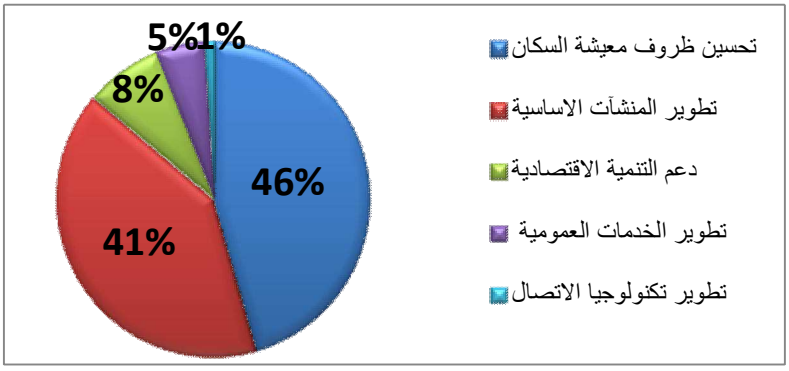

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول (1 -4)

من الشكل نلاحظ :

- ✓ أن محور تحسين ظروف معيشة السكان احتل النسبة الأكبر من قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو ككل بنسبة تقارب 46% نظرا لأهميته في تطوير الأداء الاقتصادي من خلال انعكاساته على أداء عنصر العمل ومن ثم حركية النشاط الاقتصادي وهو يعتبر تكملة لما جاء به مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في محور التنمية البشرية؛
- ✓ يليه مباشرة محور تطوير المنشآت الاقتصادية بنسبة تقارب 41% وهو ما يعكس الأهمية التي توليها الدولة لقطاع البنى التحتية والمنشآت الاقتصادية؛
- ✓ أما قطاعي دعم التنمية الاقتصادية وقطاع تطوير الخدمات العمومية كانت نسب المبالغ متقاربة إلى حدّ ما حيث وزعت المبالغ المخصصة لدعم التنمية الاقتصادية على ستة قطاعات، أما المبالغ المخصصة لقطاع تطوير الخدمات العمومية الهدف منه تحسين هذه الخدمة؛
- ✓ أما قطاع تطوير تكنولوجيا الاتصال الذي اخذ نسبة 1% لا يكاد يقارن مع القطاعات الأخرى من حيث المبلغ المخصص له.

2 -2 أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي: من بين الأهداف المسطرة لهذا البرنامج ما يلي:[1]

- ➢ تحسين مستوى معيشة المواطنين؛
- ➢ تحديث وتوسيع الخدمات العامة؛
- ➢ رفع معدلات النمو الاقتصادي، وهو الهدف الرئيسي الذي تصب فيه جل أهداف هذ البرنامج؛
- ➢ تطوير التكنولوجيا الحديثة للإعلام؛
- ➢ تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية.

[1] سلاطني هاجر، سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة -دراسة مقارنة الجزائر -الإمارات العربية المتحدة -، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر، 2014، ص 102.

3 - أهم نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي: تميزت سنوات البرنامج الأول بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية رافق استعادة أمن البلاد وتجسد هذا الإنعاش من خلال نتائج عديدة هامة نذكر منها ما يلي:[1]

- استثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دولار(أي 3700 مليار دج)، منها حوالي 30 مليار دولار(أي 2350 مليار دج) من الإنفاق الحكومي؛
- نمو مستمر يساوي في المتوسط 3.8% طوال السنوات الخمس (بنسبة 6.8%) في سنة 2003؛
- انجاز الآلاف من المنشآت القاعدية وكذلك بناء وتسليم 700000مسكن؛
- ساهم في رفع معدلات نمو القطاع الفلاحي بين 2005 -2007 بما يقارب 3.1 %.

المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو (2010 -2014)

يعد برنامج توطيد النمو البرنامج الأخير ضمن سياسة برامج الاستثمارات العمومية.

1 - مفهوم برنامج توطيد النمو وأهم خصائصه

1 -1 تعريف برنامج توطيد النمو:

يندرج هذا البرنامج في إطار ديناميكية الاعمار الوطني التي انطلقت بداية مع برنامج الإنعاش الاقتصادي وتواصلت مع برنامج دعم النمو الاقتصادي، وقد بلغت الاعتمادات المالية المخصصة لهذا البرنامج 21214 مليار دج (أي ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي) بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق والمقدر ب 9680 مليار دج، أي أن البرنامج الجديد مخصص له مبلغ أولي قدره 11534 مليار دج بما يعادل (155 مليار دولار أمريكي)[2].

[1] زرنوخ ياسمينة، مرجع سابق، ص 188.

[2] حفيف فوزية، "دراسة تقييميه لآثار برامج الإنفاق العام على قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد2، العدد 11، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2014، ص 367.

2 -1 خصائص برنامج توطيد النمو: لهذا البرنامج العديد من الخصائص نذكر ما يلي:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه ما يعادل 130 مليار دولار، وكذلك إطلاق مشاريع جديدة ما يعادل حوالي 156 مليار دولار[1]؛
- بررت صياغة هذا البرنامج من طرق السلطات العمومية لتدارك التأخر في التنمية الموروث عن الأزمة الاقتصادية -المالية والسياسة - الأمنية التي مرّت بها البلاد[2]؛
- تسريع انجاز مشاريع اجتماعية واقتصادية لدعم النمو وتنويع وتطوير الاقتصاد الجزائري وتنافسيته، بالإضافة الى تحضير اندماجه الكامل في الاقتصاد العالمي بشكل امثل.

2 - مضمون برنامج توطيد النمو وأهم أهدافه

2 -1 مضمون برنامج توطيد النمو: يتضمن المحاور الرئيسية التالية:

الجدول(1 -5): مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010 -2014)

المحاور	المبالغ (مليار دج)	النسب
التنمية البشرية	10122	49.6
المنشآت الأساسية	6448	31.6
تحسين الخدمة العمومية	1666	8.1
التنمية الاقتصادية	1666	7.7
مكافحة البطالة	1666	1.8
البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال	250	1.2
المجموع	21818	100

المصدر: مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010.

[1] بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي، 2010 -2014.

[2] مسعي محمد، "سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو"، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012، ص 147.

الشكل(1 -5): مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010 -2014)

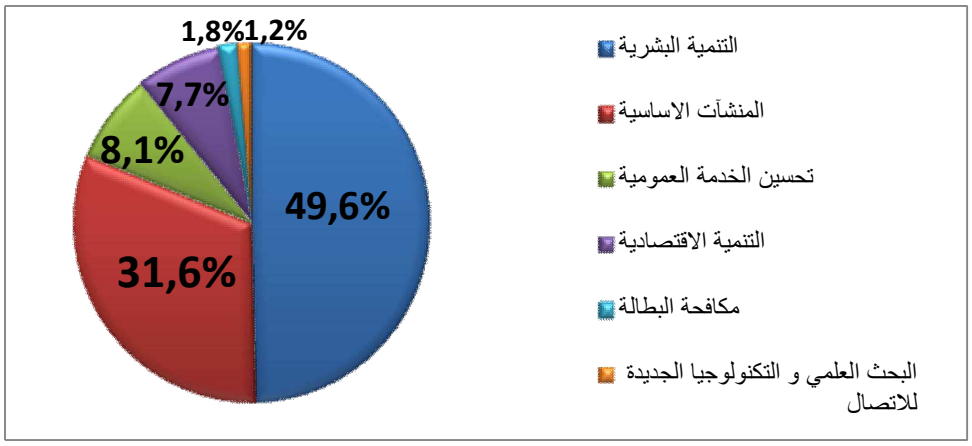

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول (1 -5)

من خلال الشكل نلاحظ :

- ✓ أن توزيع الاعتمادات لهذا البرنامج أعطى أهمية كبيرة للتنمية البشرية، حيث خصص لها تقريبا نصف قيمة البرنامج وذلك بنسبة بلغت 49.6%، والتي قدرت بمبلغ مالي قدر ب 10122 مليار دج وذلك من استكمال ما حققه البرامج التي سبقه في مجال التنمية البشرية؛
- ✓ كما أعطى هذا البرنامج لقطاع المنشآت الأساسية أهمية كذلك حيث قدرت نسبة الاعتمادات المخصصة لهذا القطاع ب 31.6%، والتي قدرت بمبلغ مالي قدر ب 6448 مليار دج وهذا لتحسين البنى التحتية حتى تكون مواتية لتشجيع الاستثمارات وتحفيز النمو؛
- ✓ أما بقية المحاور تحسين الخدمات العمومية والتنمية الاقتصادية ومكافحة البطالة والبحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال فقد خصصت لها مبالغ متفاوتة ولكنها ضئيلة مقارنة بمخصصات التنمية البشرية والمنشآت الأساسية الذين مثلا في مجموعهما أكثر من 80% من حجم البرنامج.

2 -2 أهداف برنامج توطيد النمو: يهدف برنامج توطيد النمو الى تحقيق مجموعة من الأهداف اهمها:[1]

- دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي؛
- تحسين الخدمات العمومية؛
- دفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق؛
- مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين التزويد بالمياه الصالحة للشرب واستكمال المشاريع الجارية؛
- التأكيد على أهمية التعليم والتكوين العاليين وتوسيع قاعدتهما.

3 - أهم نتائج برنامج توطيد النمو: من ضمن النتائج لهذا البرنامج نذكر ما يلي:

- حقق معدل النمو ارتفاعا من 1.4% لسنة 2009 إلى 2.4% لسنة 2011 وهذا راجع لارتفاع أسعار المحروقات؛
- كنتيجة أولية لم يرتفع معدل البطالة وبقي في حدود 10% للفترة 2010 مقارنة بنسبة 2009 الذي كان معدل البطالة 10.17%؛
- معدل النمو خارج المحروقات انخفض من 9.3% سنة 2009 إلى 6% سنة 2010 ثم انخفض إلى 5.2% سنة 2011.

[1] عماري عمار ومحمادي وليد، آثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة(2001 -2014)، يومي 11 -12 مارس2013، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2013، ص 9.

خلاصة الفصل:

في النهاية يمكننا القول إن السياسة الاقتصادية المنتهجة من طرف الجزائر خلال الفترة من 2001 -2014، هي سياسة مالية توسعية بحتة تم فيها إنفاق ملايير من الدولارات، حيث لم تعمل هذه الأخيرة على تطوير الاقتصاد الوطني وتحريك الآلة الإنتاجية، إذ لم يتم إنشاء مؤسسات وشركات تعمل على خلق القيمة المضافة، بل جل البرامج التنموية كانت ذات طابع اجتماعي أدت معظمها إلى تحسين الخدمات الاجتماعية والمعيشية للسكان وخلق فرص عمل أدت إلى انخفاض معدلات البطالة.

الفصل الثاني :

اثر برامج الاستثمارات العمومية على القطاع الفلاحي في الجزائر

(2014-2001)

تمهيد:

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الاستراتيجية في التنمية الاقتصادية في الجزائر لما يتوفر عليه من مقومات طبيعية وبشرية تؤهله في دفع عجلة النمو وتوفير المنتجات الغذائية وزيادة الناتج المحلي الخام، وتحسين مستوى المعيشة لنسبة كبيرة من سكان الريف، وكذلك للعاملين في الأنشطة الإنتاجية والخدمية الأخرى المرتبطة بهذا القطاع، فمنذ الثمانينات وهذا القطاع يشهد تغيرات وتجديدات عديدة.

اولت الحكومة الجزائرية اهمية كبيرة للقطاع الفلاحي، حيث حددت خطة عملية ترمي من خلالها الى تحقيق التوازن والاستقرار الغذائي الذي يمر عبر تشجيع الفلاحة وتوفير التسهيلات اللازمة للفلاحين حتى يتمكنوا من تخطي الصعوبات التي يواجهونها.

في سنة 2000 بدأت الجزائر في توجيه اهتماماتها الى القطاعات الاقتصادية الحقيقية والقطاع الفلاحي واحدا منها، وذلك بإطلاق العديد من المخططات التنموية في ظل برامج الاستثمارات العمومية للنهوض بهذا القطاع، الذي يعتبر رهانا حقيقيا للجزائر من اجل الخروج من الاعتماد على قطاع واحد، فكانت الوجهة تنمية الريف وتأهيله بالسكان، انشاء صناديق دعم للفلاحة وذلك بتخصيص مبالغ مالية ضخمة لدعم هذا القطاع.

ومن هنا تم تقسيم الفصل الى مبحثين، حيث تناولنا في المبحث الاول القطاع الفلاحي ومخصصاته ضمن برامج الاستثمارات العمومية، اما بالنسبة للمبحث الثاني تطرقنا الى دراسة تحليلية لدور القطاع الفلاحي في تحسين الاقتصاد الوطني.

المبحث الأول: القطاع الفلاحي ضمن برامج الاستثمارات العمومية

انتهجت الجزائر سياسة فلاحية قائمة على دعم الدولة للقطاع لجعله قادرا على زيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية بشكل يسمح له بمواجهة الطلب الوطني المتزايد على المنتجات الفلاحية خاصة الغذائية منها، وفي هذا الصدد سنتعرف في هذا المبحث على مفاهيم تتعلق بالقطاع الفلاحي وكذلك مخصصات الفلاحة ضمن برامج الاستثمارات العمومية للفترة (2001 -2014).

المطلب الأول: مفهوم القطاع الفلاحي وأهميته

يعتبر القطاع الفلاحي قطاعا حساسا في اقتصاديات الدول خاصة النامية منها إذ له الأولوية البالغة في سياسة أي دولة.

1 - تعريف الفلاحة (الزراعة): قد لا نجد تعريفا شاملا ودقيقا للفلاحة أو الزراعة حيث إذا أخذنا الزراعة بمفهومها الضيق نجد أن كلمة زراعة مشتقة من كلمتين « agri » أي الحقل أو التربة، وكلمة « culture » أي العناية. وعلى هذا يمكن القول أن الزراعة هي العناية بزراعة الأرض. أما بالمعنى الذي نقصده هنا فالزراعة تتضمن جميع الفعاليات التي يقوم بها المزارع كفلاحة الأرض وزراعتها لإنتاج المحاصيل النباتية، واقتناء الحيوانات الزراعية لإنتاج الحليب والصوف واللحوم...الخ، وكذلك تشمل الزراعة على أي عمل آخر لاحق يجرى بالمزرعة لإعداد المحاصيل للسوق وتسليمه إلى المخازن أو الوسطاء.

إذن الزراعة هي علم وفن ومهنة ومهارة لاستثمار الموارد الأرضية والبشرية، وأنها طريقة من طرق الحياة للحصول على العيش[1].

ومن المفهوم السابق يتضح أن الفلاحة ذلك النشاط الاقتصادي المرتبط بزراعة الأرض وتربية الماشية، حيث يهدف العاملون في هذا القطاع إلى توفير الغذاء والشغل وتنشيط باقي القطاعات الأخرى.

[1] الداهري عبد الوهاب مطر، أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، مطبعة العاني، بغداد، 1969، ص 37.

2 - أهمية القطاع الفلاحي: للقطاع الفلاحي أهمية بالغة في الاقتصاد نذكر منها:

- توفير فرص عمل للعاطلين عن العمل،
- يعتبر مصدر مالي للعديد من المشروعات؛
- يساهم في تحقيق الأمن الغذائي القومي وتفادي عدم التبعية الغذائية للبلدان الأخرى؛
- تؤدي عملية الاهتمام بهذا القطاع إلى زيادة دخل الفلاحين وبالتالي زيادة قدرتهم الشرائية مما يزيد استهلاكهم لمنتجات القطاعات الأخرى، وهذا بدوره يؤدي إلى تطوير وزيادة إنتاج تلك القطاعات فيجعلها قادرة على استخدام أيادي عاملة أخرى[1].

المطلب الثاني: مشاكل القطاع الفلاحي والعوامل الواجب توفرها لتنميته

1 - مشاكل القطاع الفلاحي:

هناك العديد من المشاكل التي تمس القطاع الفلاحي نذكر منها:[2]

- فقدان الاراضي بسبب متطلبات الزراعة بسبب انتشار ظاهرة تفكك الملكيات والحيازات مما أدى الى فقدان الاراضي الزراعة؛
- انتشار الاراضي المتأثرة بالأملاح حيث يؤدي ارتفاع مستوى المياه الجوفية الى قرب سطح الأرض في الكثير من الاحيان الى تراكم الأملاح وبعض المخلفات الضارة مما يؤثر على خصائص التربة وعلى النباتات التي تنمو فوقها؛
- نقص العمالة الزراعية المدربة ذات الخبرة والمهارة على استخدام التكنولوجية الحديثة في الانتاج؛
- نقص كبير في الخدمات التسويقية المتوفرة في مجال البحوث التسويقية ودراسة الاسواق والعجز في الكفاءات التسويقية المدربة...الخ؛
- مشاكل متعلقة بالصادرات وهذا نتيجة اعتماد معظم الزراعة على الامطار مما يؤدي الى تقلب في كمية السلع الزراعية المصدرة من سنة الى أخرى.

---

[1] النمري خلف بن سلمان بن صالح، دور الزراعة في تحريك التنمية الصناعية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، مصر، 1999، ص ص 5 -6.

[2] غربي فوزية، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2008، ص ص 255 -289.

2 - العوامل الواجب توفرها لتنمية القطاع الفلاحي: بغية تطور قطاع الفلاحة (الزراعة) يجب توفر مجموعة من العوامل لتنمية هذا القطاع نلخصها في العناصر التالية:[1]

- يعتبر القطاع الفلاحي من بين القطاعات الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية إذ يمكن له أن يصبح موردا لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي؛
- ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونيات القرض من شأنها أن تحقق ميزتين:

- الميزة الأولى: توفير المعلومات الضرورية للبنوك وتعاونيات القرض عن ظروف وإمكانيات الفلاحين التي تعتبر كضمان للقروض إلى جانب مساهمتها في جلب مدخرات الفلاحين.

- الميزة الثانية: توفير للقطاع الفلاحي مصادر للحصول على القروض وبشكل مبسط وعقلاني وبعيد عن كل الإجراءات البيروقراطية والإدارية.

- ضرورة خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الاهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف النقل والتسويق والتخزين وإلغاء الاحتكار، وهذه العوامل جميعها من شأنها أن ترفع الإنتاجية الفلاحية؛
- العمل على تحرير أسعار المنتجات الفلاحية وذلك لان مرحلة التخطيط المركزي وما عرفته من تحديد دون المستوى لأسعار المنتجات الفلاحية قد أثر سلبا على هذه الأخيرة باعتبار أن أسعار المنتجات الفلاحية لها تأثيرات من عدة نواحي؛
- العمل على تحفيز الادخار من اجل خلق التراكم الرأسمالي إلى جانب تحديث أسلوب الفلاحة الصحراوية والعمل على رفع نسبة الأراضي المسقية؛
- العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات ويأتي هذا من خلال تطوير القطاع الفلاحي وتنويعه.

[1] باشي احمد، "القطاع الفلاحي ضمن الواقع ومتطلبات الإصلاح"، مجلة الباحث، العدد 2، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003، ص 109.

المطلب الثالث: مخصصات القطاع الفلاحي ضمن برامج الاستثمارات العمومية للفترة (2001 -2014)

تعد برامج الاستثمارات العمومية بمثابة داعم حقيقي لمختلف القطاعات الاقتصادية، ويعد القطاع الفلاحي واحدا منها حيث يعتبر قطاعا حساسا يجب على الدولة النهوض به، حيث خصصت له مبالغ مالية هامة.

1 - المخصصات المالية للقطاع الفلاحي ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 - 2004)

من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001 -2004) حددت مجموعة من الأهداف ومن بين هذه الأهداف، دعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية، وقد تم تخصيص 65.4 مليار دج للقطاع الفلاحي والصيد البحري[1]. ويندرج هذا في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية « PNDA ».

1 -1 التعريف بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA):

شرع في تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA في شهر سبتمبر 2000، من خلال محاولات النهوض بالإنتاج الفلاحي وتحسين مستوى المستثمرات الفلاحية، وفي سنة 2002 توسع هذا المخطط ليشمل التنمية الريفية، ويصبح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية « PNDAR »، هذا لكون المناطق الريفية تعاني من الحرمان والفقر، حيث تضم ما يقارب ½ فقراء الجزائر وهذا لانخفاض مداخيل الفلاحين وعجز النشاط الفلاحي عن سد حاجياتهم، إلى جانب تدهور حالة المستثمرات الفلاحية بعد خوصصة الدولة للقطاع الفلاحي[2].

[1] عماري زهير، القطاع الفلاحي في الجزائر بين الامكانيات المتاحة واشكالية الاكتفاء الذاتي ..اين الخلل؟! –دراسة قياسية منذ سنة 1980 -، الملتقى الدولي التاسع: في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، يومي 23 -24 نوفمبر 2014، جامعة الشلف، الجزائر، 2013، ص 8.

[2] مفتاح صالح ورحال فاطمة، دور البرامج الوطنية لتطوير الفلاحة في إطار البرامج التنموية (2001 -2014) في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001 -2014)، يومي 11 -12 مارس 2013، جامعة سطيف1، الجزائر، ص 470.

ويسعى مخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA إلى تجسيد مجموعة من الأهداف جاءت كما يلي:[1]

- تثمين وضمان أحسن استغلال للموارد الفلاحية المختلفة؛
- ضمان حماية واستدامة الموارد الطبيعية؛
- تكثيف الإنتاج الفلاحي سعيا لتحقيق الأمن الغذائي؛
- التوسع في الإنتاج الفلاحي وتطبيق نمط الإنتاج المناسب، بالاعتماد على الخصوصيات الطبيعية (طبيعة الأرض والمناخ) لكل منطقة؛
- تشجيع التصدير للخارج؛
- تشجيع العمل في الفلاحة؛
- التوسع في استصلاح الأراضي؛
- تحسين مداخيل سكان الأرياف ومستوياتهم المعيشية؛

فالأهداف المذكورة توضح بان النظام الحاكم ومن خلال هذه السياسة ينبه في الحفاظ على الموارد الفلاحية الموجودة، واستغلالها أحسن استغلال لضمان الأمن الغذائي.

ومن جهة أخرى اخذ المخطط بعين الاعتبار، ثلاث معايير أساسية هي:[2]

- استمرارية النمو الاقتصادي؛
- الاستدامة الايكولوجية؛
- القبول الاجتماعي.

[1] صاحب يونس، السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر -دراسة حالة مواد غذائية أساسية (2000 -2014) -، رسالة ماجيستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2015، ص ص 135 -136.

[2] المرجع نفسه، ص 136.

1 -2 آليات تمويل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: حدد لتنفيذ هذا المخطط آلية مالية خاصة، تتمثل في تفعيل مجموعة من الصناديق والهيئات الائتمانية والتي تتمثل في:[1]

- **الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية:** أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000. وهو موجه لدعم الاستثمارات الموجهة لتطوير الفروع وحماية مداخيل الفلاحين وتمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة .
- **صندوق استصلاح عن طريق الامتياز:** والذي أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 1998.
- **القرض الفلاحي والتأمينات الاقتصادية:** حيث يذكر المنشور الوزاري رقم 330 المؤرخ في 18 جويلية 2000 أن "غيابه يعد من بين معوقات الاستثمار"، والذي انطلق عمليا مع بداية الموسم الفلاحي 2000 -2001.
- **الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي:** موكل به مهمة التكفل بإنجاح البرامج حسب ثلاثة أبعاد تتمثل في كونه هيئة للإقراض والتأمين الاقتصادي، ومحاسب للصناديق العمومية.

حيث قدر الظرف المالي المخصص لدعم القطاع الفلاحي بحوالي 2.22 مليار دج حيث خصص للصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية 53.4 مليار دج ولصندوق حماية الحظائر الصحية وحماية الصحة النباتية 0.2 مليار دج، أما صندوق التأمين ضد الكوارث الطبيعية فخصص له 2.3 مليار دج، وقد مثل هذا الظرف المالي 10.6 % من إجمالي الميزانية المخصصة لبرامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة من (2001 -2004).

وزع الغلاف المالي الذي خصصته الحكومة لقطاع الفلاحة والمقّدر ب 55.9 مليار دج على ثلاث صناديق مالية مهمتها الأساسية تمويل مشاريع الدعم التي سجلت في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA كما هو موضح في الجدول التالي:

[1] حفناوي امال، مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو والإنعاش الاقتصاديين بين الواقع والطموح، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001 -2014)، يومي 11 -12 مارس 2013، جامعة سطيف1، الجزائر، ص ص 7 -8.

الجدول(2 -1): توزيع المخصصات المالية لدعم القطاع الفلاحي (2001 -2004)

(الوحدة: مليار دج)

السنوات / صناديق الدعم	2001	2002	2003	2004	المجموع
الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية	7.5	15.1	18.8	12	53.4
الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية والنباتية	0.07	0.07	0.07	0	0.2
صندوق ضمان المخاطر الفلاحية	0	1.14	1.14	0	2.28
المجموع	7.57	16.31	20.01	12	55.9

المصدر: رئاسة الحكومة، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 -2004)، ص 32.

الشكل(2 -1): توزيع المخصصات المالية لدعم القطاع الفلاحي (2001 -2004)

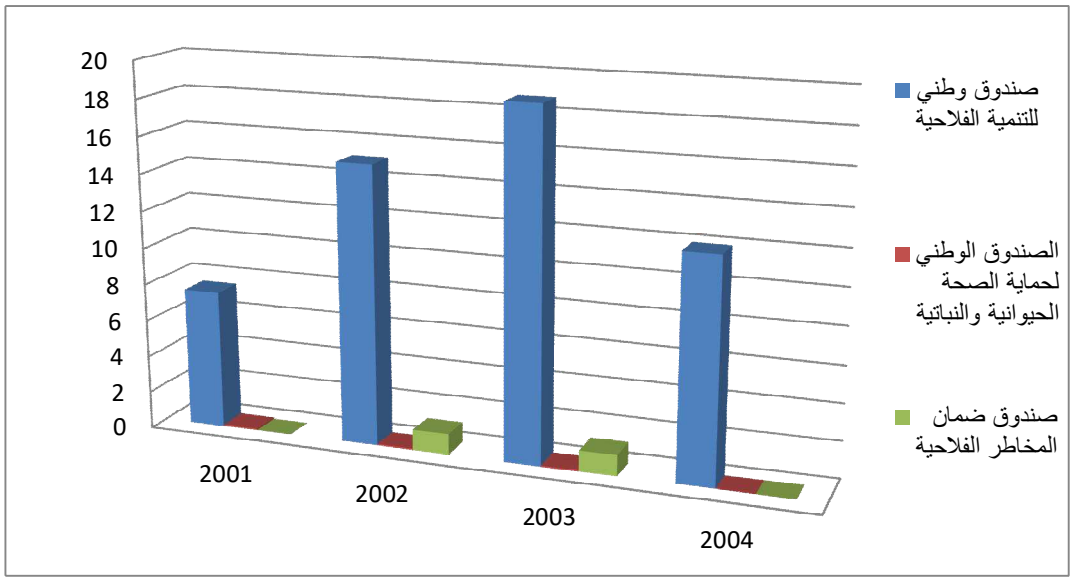

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول (2 -1)

نلاحظ من الجدول السابق :

أن الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية قد استحوذ على الحصة الأكبر من المخصصات المالية للقطاع الفلاحي حيث قدرت ب 53.4 مليار دج، و بهذا نقول أن هذا الصندوق يعتبر الممول الأكبر لبرامج دعم الإنعاش الاقتصادي في إطار التنمية الفلاحية.

2 - المخصصات المالية للقطاع الفلاحي ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 - 2009):

بعد النتائج الايجابية المحققة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على القطاع الفلاحي وكذلك رغبة الجهات الوصية في تثبيت الانجازات المحققة في الفترة السابقة والى وضع الشروط المناسبة لنمو مستديم مولد لرفاه الاجتماعي، كان للبرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة (2005 -2009) مبلغ قدّر ب 4202.7 مليار دج خصص منه لبرنامج دعم التنمية الاقتصادية كالفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري 337.2 مليار دج بنسبة 8 % [1].

استفاد القطاع الفلاحي في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو من غلاف مالي يقدر بنحو 300 مليار دج، أي ما يعادل 7.2 % من القيمة الإجمالية للبرنامج، وذلك في إطار تنفيذ الشطر الثاني من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية[2].

2 -1 التعريف بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR):

أطلقت الدولة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR سنة 2002، الذي يعد كتكملة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية حيث مس المناطق المستفيدة من المخطط الفلاحي بنشاطات تنموية خاصة فيما يتعلق بالتجهيز (شق الطرقات، الإنارة الريفية، السكن...الخ).

[1] رزقي ليندة، ترشيد استغلال العقار الفلاحي ودوره في سد الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001 - 2014)، الملتقى الدولي التاسع: في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، يومي 23 -24 نوفمبر 2014، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2013، ص 8.

[2] عمراني سفيان، ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة - دراسة حالة ولاية قالمة -، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2015، ص 268.

يسعى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي:[1]

- تشجيع تقنيات تكييف أنظمة الإنتاج مع شروط التربة والظروف المناخية؛
- خلق فرص العمل وتثمين خدمة الأرض؛
- تحديث الهياكل الزراعية ومقتنيات المزارع من خلال تشجيع الاستثمارات الإنتاجية؛
- مكافحة التصحر وازالة الغابات، وخلق تنمية فلاحية متطورة ومستديمة من اجل رفع الإنتاج وعوائده وكذا الوصول إلى الاكتفاء الذاتي في الغذاء للسكان؛
- توسيع المساحات الصالحة للزراعة عن طريق الاستصلاح؛
- تأهيل المستثمرات الفلاحية وتدعيم أنشطتها الفلاحية؛
- رفع مستوى الإنتاجية باستعمال كل الإمكانيات الوطنية وهذه الزيادة يجب أن تكون ضمن إطار التنمية المستدامة، وذلك بالالتزام بالقيود الطبيعية والمحافظة على البيئة من اجل الأجيال القادمة؛
- تحسين الأمن الغذائي للعائلات الريفية، مع إعطاء الأولويات للعائلات القاطنة في المناطق المعزولة.

وكان لهذا المخطط استراتيجيات عملية جديدة تتمثل في:[2]

- جملة الإصلاحات التي مست الأنظمة الفلاحية، وخلق شروط تحسين وتطوير المنتجات؛
- تهيئة الأقاليم الفلاحية من اجل رفع الاستثمارات المباشرة وخلق مؤسسات فلاحية غذائية؛
- يتحمل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية على عاتقه تحديات عديدة تمس المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتقنية خاصة محاربة الفقر وحماية الموارد الطبيعية.

[1] خبابة عبد الله، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2014، ص ص 204 -205.

[2] المرجع نفسه، ص 205.

3 - المخصصات المالية للقطاع الفلاحي ضمن برنامج توطيد النمو (2010 -2014):

خصصت السلطات العمومية في اطار برنامج توطيد النمو للفترة (2010 -2014) غلافا ماليا قدّر بنحو 1000 مليار دج لتنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي وكانت موزعة كالتالي:[1]

- برنامج التجديد الفلاحي: 160 مليار دج (70%)؛
- برنامج التجديد الريفي: 40 مليار دج (18%)؛
- برنامج تقوية القدرات البشرية والدعم التقني: 28 مليار دج (12%).

3 -1 عرض مضمون سياسة التجديد الفلاحي والريفي: التجديد الفلاحي والريفي خيار استراتيجي أطلق رسميا سنة 2009، وكان اساس هذه السياسة يقوم على التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني لضمان السياسة الوطنية والتماسك الاجتماعي، كما تستند هذه السياسة على تحرير المبادرات والطاقات، وعصرنة جهاز الانتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها بلدنا ومجتمعنا، وتقوم هذه السياسة في مجملها على ثلاثة ركائز رئيسية:

- الركيزة الاولى: التجديد الفلاحي

يركز التجديد الفلاحي على البعد الاقتصادي ومردود القطاع لضمان بصفة دائمة الامن الغذائي للبلاد. فهو يشجع تكثيف وعصرنة الانتاج في المستثمرات واندماجها في مراقبة "فرع" لتصويب اعمال دعم الاستثمارات العديدة المنجزة في القطاع حول اقامة القيمة المضافة طوال سلسلة من الانتاج الى الاستهلاك، ان الهدف الذي تتبعه هذه الركيزة يكمن فيما يلي:[2]

- إطلاق برامج تهدف إلى التكثيف والتحديث من أجل زيادة الإنتاج والإنتاجية، وتطوير المنتجات ذات الاستهلاك الواسع؛
- تطبيق نضام الضبط (SYRPALAC)، والذي يهدف من جهة: تامين وتثبيت عرض المنتجات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، وحماية مداخيل الفلاحين والمستهلكين من جهة

[1] بوعزيز ناصر، "سياسة التجديد الفلاحي والريفي وانعكاسها على القطاع الفلاحي في ولاية قالمة"، مجلة العلوم الانسانية، العدد 43، جامعة قالمة، الجزائر، 2016، ص 421.

[2] هاشمي الطيب، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2014، ص 243.

اخرى، ولتحقيق هذين الهدفين يجب أن تكون الأنشطة المبرمجة تستهدف تعزيز الأدوات الضرورية للضبط، كأماكن التخزين المنتجات الفلاحية، وتوفر المذابح؛

- إنشاء بيئة آمنة من خلال إطلاق قروض بدون فوائد كقرض الرفيق لشراء المعدات والآلات الفلاحية، ووضع تأمينات فعالة من أجل الحد من انخفاض المردودية والكوارث الفلاحية وتعزيز ودعم التعاضدية الريفية الجوارية، والمنظمات المهنية.

- الركيزة الثانية: التجديد الريفي

يهدف برنامج التجديد الريفي الى تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة ومستدامة لأقاليم الري فقد جاء بفكرة انه لا توجد هناك تنمية بدون اندماج على المستوى القاعدي للتدخلات وبدون تعاضد الموارد والوسائل من خلال تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة التي يتكفل بها الفاعلون المحليون.

ان سياسة التجديد الريفي تتجسد عبر تنفيذ المشاريع الجوارية المندمجة للتنمية الريفية من خلال اربع اهداف رئيسة وهي:[1]

- عصرنة المداشر والقرى؛
- تنويع الانشطة الاقتصادية؛
- حماية وتثمين الموارد الطبيعية،
- وحماية وتثمين التراث الريفي المادي والغير مادي.

تتجه الاهداف الرئيسة لسياسة التجديد الريفي نحو المساهمة في احياء المناطق الريفية من خلال تحسين ظروف التشغيل واعادة دفع النسيج الاقتصادي للوصول الى ضمان مستوى معيشي عادل لسكان الارياف وتثبيت اقامتهم وتحسين ظروف حياتهم وشروط عملهم وتسهيل الحصول على المواد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهم، مع ضمان امن التموين بالمواد الغذائية.

[1] بكدي فاطمة، "التنمية الزراعية والريفية ودورها في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر"، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، العدد 13، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2013، ص 196 -197.

- **الركيزة الثالثة: تقوية القدرات البشرية والدعم التقني**

يستند تنفيذ برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية الذي أطلقته وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، في أكتوبر 2010، من حيث التكوين والمعلومات والاتصال والإرشاد على إستخدام الموارد والمهارات التي من شأنها أن تؤدي إلى إجراءات متعددة لدعم الفلاحين وتلبية احتياجاتهم وتطلعاتهم حيث يهدف هذا البرنامج الى:[1]

- عصرنة مناهج الادارة الفلاحية؛
- الاستثمار في البحث والتكوين والارشاد الفلاحي من اجل تشجيع وضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط الانتاجي؛
- تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعاملي القطاع؛
- تعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية؛
- تعزيز مصالح تصديق البذور والشتائل والرقابة التقنية ومكافحة حرائق الغابات.

[1] بوعزيز ناصر، مرجع سابق، ص 420 -421.

المبحث الثاني: دور القطاع الفلاحي في تحسين الاقتصاد الوطني

عرف القطاع الفلاحي خلال الفترة 2001 -2014 توسعا كبيرا في مشاريع دعم الانتاج الفلاحي، كما تم تحفيز المستثمرات الفلاحية وتشجيع الفلاحيين.

وبغية معرفة انعكاس برامج الاستثمارات العمومية وبالأخص البرامج الفلاحية على القطاع الفلاحي، نقوم في هذا المبحث باستعراض مساهمة هذا القطاع في كل من معدلات النمو لمكونات الناتج المحلي الاجمالي وما سجلته تلك الفترة، وكذلك معرفة تطور الانتاج الفلاحي وتطور اليد العمالة فيه.

المطلب الأول: مساهمة القطاع الفلاحي في تطور معدل النمو الاقتصادي

تهدف كل دول العالم إلى تحقيق التوازن الاقتصادي ويعتبر النمو الاقتصادي الهدف الأكثر أهمية لدى أي اقتصاد حيث تسعى الدولة من خلال تنفيذ برامج الاستثمارات العمومية إلى الرفع من الطاقات الإنتاجية في جل المجالات الاقتصادية بغية رفع معدلات النمو الاقتصادي الذي يمثل أهم مؤشر لقياس ومتابعة النشاط الاقتصادي.

يعتبر استهداف الرفع من معدلات النمو الاقتصادي في القطاع الفلاحي من بين اهم اهداف الحكومة المسطرة وذلك من خلال تنفيذ البرامج التنموية الموضوعة من الفترة (2001 - 2014)، حيث يتحدد الدور الذي يلعبه هذا القطاع في تحفيز ودعم النمو الاقتصادي دراسة لتطور الناتج المحلي الاجمالي خلال نفس الفترة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (2 -2): التوزيع القطاعي ومعدلات النمو لمكونات الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر(2001 -2014)

القطاعات / السنوات		2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المحروقات	- الناتج المحلي الإجمالي	36.7	35.7	38.6	40.7	47.4	48.4	46.3	47.9	33	33.5	37.0	38.3	29.8	27.1
	- معدل النمو الحقيقي	1.6 -	3.7	8.8	3.3	5.8	2.5 -	0.9 -	3.2 -	0.8 -	2.2 -	3.3 -	3.4 -	5.5 -	0.6 -
الفلاحة	- الناتج المحلي الإجمالي	10.5	10.1	10.6	10.2	8.2	8.0	8.0	7.0	10.0	9.0	8.6	9.0	9.9	10.6
	- معدل النمو الحقيقي	13.2	1.3 -	19.7	3.1	1.9	4.9	5.0	5.3 -	21.1	4.9	11.6	7.2	8.2	2.5
الصناعة	- الناتج المحلي الإجمالي	8.0	8.1	7.3	6.8	5.9	5.6	5.4	5.0	6.2	5.5	4.9	4.6	4.6	5.0
	- معدل النمو الحقيقي	2.0	2.9	1.5	2.6	2.5	2.8	0.8	4.4	6.1	3.4	3.9	5.1	4.1	3.9
الأشغال العمومية	- الناتج المحلي الإجمالي	9.1	9.9	9.2	8.9	8.0	8.4	9.3	9.2	11.8	11.1	9.8	9.3	9.8	10.8
	- معدل النمو الحقيقي	2.8	8.2	5.5	8.0	7.1	11.6	9.8	8.7	8.5	8.9	5.2	8.2	6.8	6.8
الخدمات	- الناتج المحلي الاجمالي	23.5	24.2	22.9	22.9	21.5	21.2	21.9	20.6	25.6	23.3	21.1	20.1	23.1	25.1
	- معدل النمو الحقيقي	3.8	5.3	4.2	7.7	6	6.5	6.8	8.2	8.2	7.3	7.3	6.4	8.5	8.0

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي للمؤشرات الاقتصادية للجزائر 2005، 2010، 2014.

ولتفسير البيانات الواردة في الجدول أعلاه نقوم بتحويلها في الاشكال التالية:

الشكل(2 -2): متوسط مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر (2001 -2014)

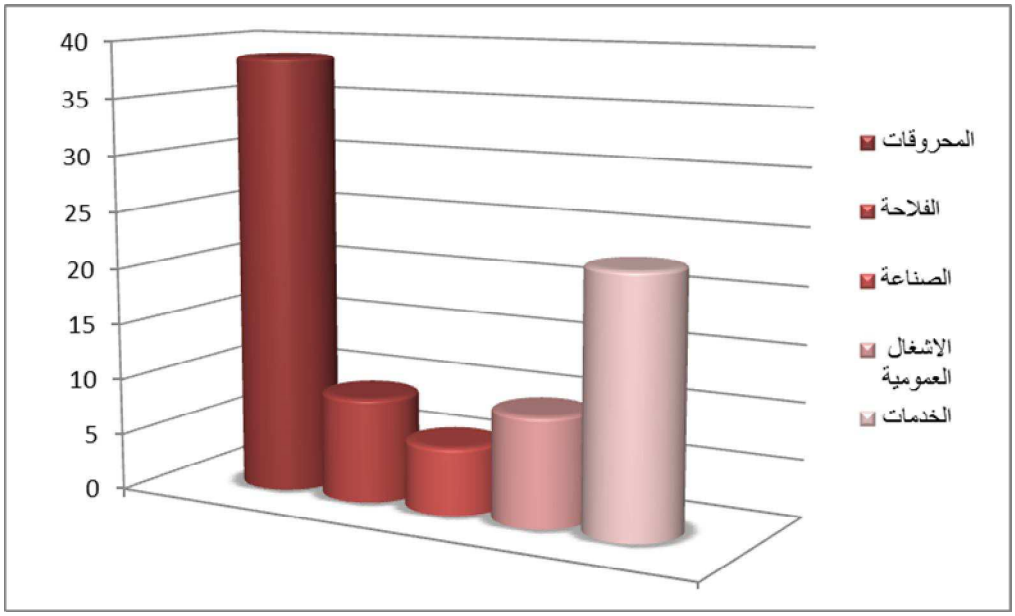

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول (2 -2)

الشكل(2 -3): تطور معدلات النمو الاقتصادي للقطاع الفلاحي في الجزائر (2001 -2014)

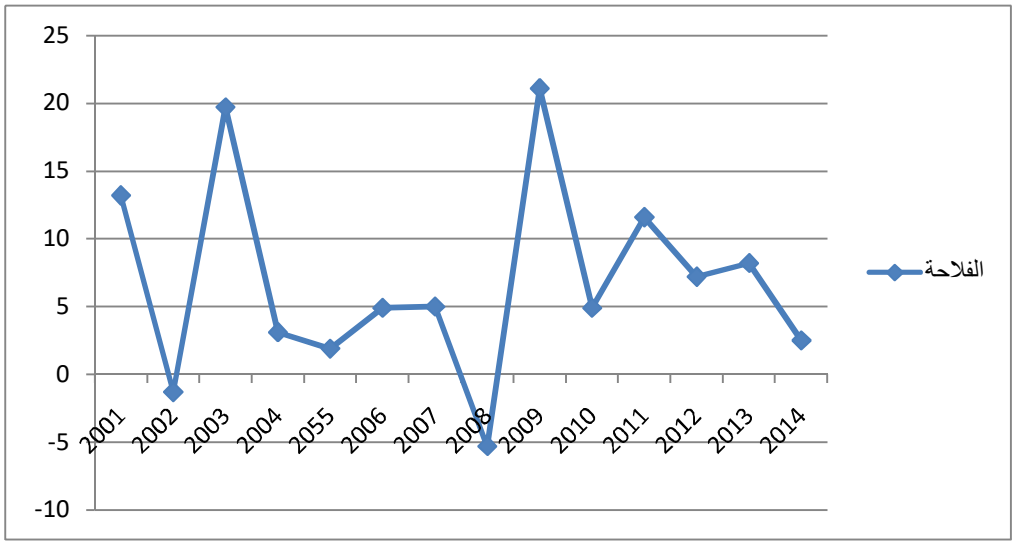

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول (2 -2)

من خلال الشكل السابق يمكن تحليل معدلات النمو للقطاع الفلاحي كالتالي:

خصص للقطاع الفلاحي ما قيمته 55.9 مليار دينار ضمن برنامج دعم الانعاش الاقتصادي توزعت على مدار اربع سنوات، حيث شهدت هذه السنوات معدلات متذبذبة ارتفاعا وانخفاضا وهذا راجع بالدرجة الاولى الى الظروف المناخية، حيث كانت نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام 10.5% سنة 2001، الا ان هذه النسب انخفضت سنة 2002 الى 10.10% بنسبة نمو سالبة قدرها (-1.3%) ويعود ذلك لمشكلة الجفاف في البلاد لتلك السنة، لتعاود الارتفاع سنة 2003 حيث سجل الناتج المحلي الاجمالي نسبة نمو تعد الاحسن في هذه الفترة قدرت ب 19.7% وهذا راجع الى تحسن الظروف المناخية للبلاد. في حين خصص البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009) ما قيمته 300 مليار دج فنلاحظ ان معدلات النمو استمرت في التذبذب رغم مضاعفة المخصص المالي لهذا القطاع، فخلال سنة 2008 تراجع معدل النمو بشكل حاد قدر ب(-5.3%) بسبب القحط والجفاف وكذا اثار ازمة 2008 وعرفت سنة 2009 انتعاشا قياسيا بمعدل نمو 21.9% وتعد هذه النتائج استثنائية بسبب وفرة في انتاج الحبوب الذي وصل حجم ناتجه الى 61 مليون قنطار[1]. ويعد برنامج توطيد النمو (2010-2014) الاكثر دعما من حيث المبلغ المالي المخصص للقطاع الفلاحي بقيمة 1000 مليار دج، لكن ما يلاحظ من الجدول ان هذا الدعم لم يساهم بشكل كافي في تطوير حركية هذا القطاع الذي سجل معدلات نمو موجبة ولكنها ذات تذبذب كبير وصل اقصاها 11.6% سنة 2011، اما ادنى معدل نمو لهذه الفترة سجل سنة 2014 بمعدل نمو قدره 2.5% وهذا راجع لعدم وجود استراتيجية واضحة يتبعها هذا القطاع والتي تضمن له التطور والنمو.

واذا ما قارنا القطاع الفلاحي بالقطاعات الاقتصادية الاخرى يتضح لنا ان الانتاج المحلي الاجمالي في الجزائر يتحدد بدرجة كبيرة بقطاع المحروقات بمتوسط قدره 38.6%، ثم يأتي بالمرتبة الثانية قطاع الخدمات الذي يبلغ في متوسط الفترة 22.6%، ثم قطاعي الاشغال

[1] التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2010، ص 24.

العمومية والفلاحة اللذان يتقاربان في النسبة، لنجد في الاخير قطاع الصناعة بنسبة ضعيفة جدا لا تتعدى 5.9%.

وكنتيجة لمعطيات الجدول نجد ان معدلات نمو القطاع الفلاحي خلال فترة تنفيذ الإنعاش الاقتصادي كانت متذبذبة وغير مستقرة، ويمكن القول انه ساهم في رفع معدلات النمو ولكن بأداء ضعيف جدا على عكس قطاع المحروقات والخدمات، وهذا يعني ان الدعم الكبير الذي حضي به القطاع خلال الفترة 2001 -2014 لم يصل الى الاهداف المرجوة بجعل قطاع الفلاحة بديل لقطاع المحروقات، وما يفسر كذلك هذا الاداء الضعيف اعتماد القطاع الفلاحي على الظروف الطبيعية والمناخية باعتبار ان معظم المحاصيل الزراعية تعتمد على مياه الامطار.

المطلب الثاني: مساهمة القطاع الفلاحي في توفير الاحتياجات الغذائية للسكان

تعد قضية توفير الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي قضية راهنة، حيث خطت الجزائر خطوات هامة في مجالات زيادة الإنتاج وتحسين الغذاء خلال الفترة 2001 -2014، فقد شهد الانتاج الفلاحي (النباتي والحيواني) خلال هذه الفترة نموا ملحوظا رغم وجود اضطرابات التي تعود الى الظروف الغير المواتية في بعض الاحيان.

ويحتل الإنتاج النباتي مكانة هامة في الفلاحة، لأنه الركيزة الاساسية في توفير الغذاء وكذلك يعد الانتاج الحيواني هو الآخر ذا مكانة كبيرة في الاقتصاد الفلاحي، نظرا لما يوفره من تركيبة مهمة في الغذاء الاساسي للسكان. والجدير بالذكر ان الفلاحة تضم مجموعة كبيرة من التراكيب المحصولية أهمها: مجموعة الحبوب، مجموعة البقوليات، مجموعة الخضروات...الخ.

والجدول التالي يوضح تطور الانتاج الفلاحي للفترة (2001 -2014):

الجدول(2 -3): تطور الإنتاج الفلاحي في الجزائر (2001 -2014)

البيان	الحبوب	الحليب	البطاطا	الطماطم	الحمضيات	التمور	الزيتون	اللحوم الحمراء	اللحوم البيضاء
الوحدة	مليون قنطار	مليار لتر	مليون قنطار	مليون قنطار	مليون قنطار	مليون قنطار	مليون قنطار	مليون قنطار	مليون قنطار
2001	26.6	1.6	9.7	3.7	4.7	4.4	3.6	-	-
2002	19.5	1.5	13.3	4	5.2	4.2	4.8	-	-
2003	42.6	1.6	18.8	4.6	5.6	4.7	6.3	-	-
2004	40.3	1.9	19	5.1	6.1	4.4	5.9	3.2	1.7
2005	35.2	2	21.6	5.1	6.3	5.2	8.6	-	-
2006	40.1	2.2	21.8	5.5	6.8	4.9	6.8	-	-
2007	36	2.2	15	5.7	6.9	5.3	8.2	3.2	2.6
2008	15.3	2.2	21.7	5.6	7	5.5	9.1	3.2	3.1
2009	61.2	2.4	26.4	6.4	8.4	6	3.8	3.5	2.1
2010	45.6	2.6	33	7.2	7.9	6.4	1.6	3.8	2.8
2011	42.5	2.9	38.6	7.8	11	7.2	4.1	4.2	3.4
2012	51.4	3	42.2	8	10.9	7.9	2.5	4.4	3.4
2013	49.1	3.3	48.9	9.8	12	8.5	4	4.7	4.2
2014	34.4	3.5	46.7	10.7	12.7	9.3	2.7	-	-

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية الإحصائيات والمنظومة المعلوماتية، 2015.

تشير معطيات الجدول ان الناتج الوطني عرف تذبذب في نمو الإنتاج الفلاحي، فبالنسبة لإنتاج الحبوب نلاحظ انه يظهر عدم الاستقرار في معدل معين، اذ سجلت ادنى انخفاض له سنة 2008 ب 15.3 مليون قنطار وهذا نظرا لقلة كمية الامطار التي سقطت في تلك السنة الا انه ارتفع سنة 2009 ليشهد تطورا كبيرا وصل اعلى رقم له بمقدار 61.2 مليون قنطار وهو مقدار كبير لم تعرفه زراعة الحبوب منذ الاستقلال، ويرجع ذلك الى التحسين في الظروف المناخية. ليعاود الانخفاض بعد ذلك من 61.2 مليون قنطار الى 34.4 مليون قنطار سنة 2014 بنسبة 43.79%، ويعود هذا الانخفاض الى عدة اسباب منها: ظاهرة الجفاف، ظاهرة التصحر التي تهدد العديد من المساحات الزراعية، معانات الفلاحون من صعوبات في تسويق منتجاتهم بسبب عدم صلاحية المسالك التي تربط بين اراضيهم الفلاحية واماكن التسويق[1].

اما بالنسبة لإنتاج الحليب عرف تزايد مستمر خلال الفترة محل الدراسة، فقد تم تسجيل انتاج قدر ب 1.6 مليار لتر سنة 2001 ليصل حوالي 3.5 مليار لتر سنة 2014، حيث يعتبر الحليب من المكونات الغذائية الأساسية، لكونه أحد المصادر الطاقوية، والذي ترتبط بالصحة العامة للإنسان، وعلى هذا الأساس فقد سعت الجزائر الى ضرورة توفير المراعي والأعلاف الخضراء على مدار السنة من أجل الرفع من القدرات الإنتاجية من الحليب.

اما بالنسبة لإنتاج المحاصيل الزراعية نلاحظ بان هناك تذبذب طفيف في انتاج محصول البطاطا والزيتون والتمور، الا ان بعض المحاصيل حققت نمو مستمر من سنة الى اخرى كالحمضيات والطماطم.

في حين تشير معطيات الجدول ان الانتاج الحيواني حقق معدلات نمو، اذ زاد انتاج اللحوم الحمراء من حوالي 3.2 مليون قنطار سنة 2004 الى حوالي 4.7 مليون قنطار سنة 2013، كما ارتفع انتاج اللحوم البيضاء كذلك من حوالي 1.7 مليون قنطار سنة 2004 الى 4.2 مليون قنطار سنة 2013 على الرغم من تسجيل انتاج متذبذب طيلة الفترة محل الدراسة

[1] هاشمي الطيب، القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية 2013 للفترة 2006 -2013 بين الإنجازات والعقبات، الملتقى الدولي التاسع حول: في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، يومي 23 -24 نوفمبر 2014، جامعة الشلف، الجزائر، 2013، ص 9 -8.

وتعزي هذه الزيادة في كمية الانتاج الحيواني المحققة الى الثروة الحيوانية الكبيرة التي تمتلكها الجزائر.

وكنتيجة لمعطيات الجدول يمكن القول بأن هناك ارتفاع في معدل نمو الانتاج الفلاحي للفترة 2001 -2014، الا انه لم يغطي احتياجات السكان المتزايدة وخاصة الأساسية كالحبوب والحليب، في حين أن انتاج المواد الغذائية الاخرى قد تضاعف مرتين او ثلاث مرات (البطاطا، الطماطم، الحمضيات، اللحوم...الخ).

المطلب الثالث: مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل

يعتبر التشغيل أو العمل العنصر الأساسي لتشكيل هذا العالم اذ كونه يلعب أدوار مختلفة في الحياة الاقتصادية، سواء في مجال الإنتاج أو كمصدر للدخل أو كونه موردًا بشريًا الى جانب مساهمته في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية، ويعد التشغيل من أهم تحديات التي تواجهها الحكومات، حيث يبقى دور الدولة الأول هو تخفيض معدلات البطالة باعتبارها من أصعب المشكلات التي تعاني منها دول العالم على اختلاف درجة تقدمها وكذلك باعتبارها أنها مشكلة تهدد الأمن والاستقرار الوطني، وعرف سوق التشغيل في الجزائر تطورا هاما في مرحلة برامج الاستثمارات العمومية في الجزائر للفترة (2001 -2014)، وهذا راجع لدعم الدولة لمختلف القطاعات الاقتصادية ويعتبر القطاع الفلاحي واحد من القطاعات الاقتصادية التي تراهن عليها الحكومة للمساهمة في رفع معدلات التشغيل.

والجدول أدناه يوضح توزيع التشغيل على القطاعات الاقتصادية في الجزائر (2001 -2014):

الجدول(2-4): توزيع التشغيل على القطاعات الاقتصادية في الجزائر (2001-2014)

الوحدة: (مليون عامل)

القطاع / السنوات	الفلاحة	الصناعة	الاشغال العمومية	الخدمات
2001	1312069	861119	650012	3405572
2002	1438000	840000	860000	3481000
2003	1412340	804152	799914	3667650
2004	1617125	1067850	967568	4152934
2005	1380520	1058835	1212022	4392843
2006	1619633	1263591	1257703	4737877
2007	1170898	1027817	1523610	4871918
2008	1252000	1141000	1575000	5178000
2009	1242000	1149000	1718000	5318000
2010	1136000	1337000	1886000	5377000
2011	1034000	1367000	1595000	5603000
2012	912000	1135000	1663000	6260000
2013	1141000	1407000	1791000	6449000
2014	899000	1290000	1826000	6224000

المصدر: تقارير التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2005، 2014.

ولتفسير البيانات الواردة في الجدول اعلاه نقوم بتحويلها في الشكل أدناه:

الشكل(2 -4): تطور توزيع التشغيل على القطاعات الاقتصادية في الجزائر(2001 -2014)

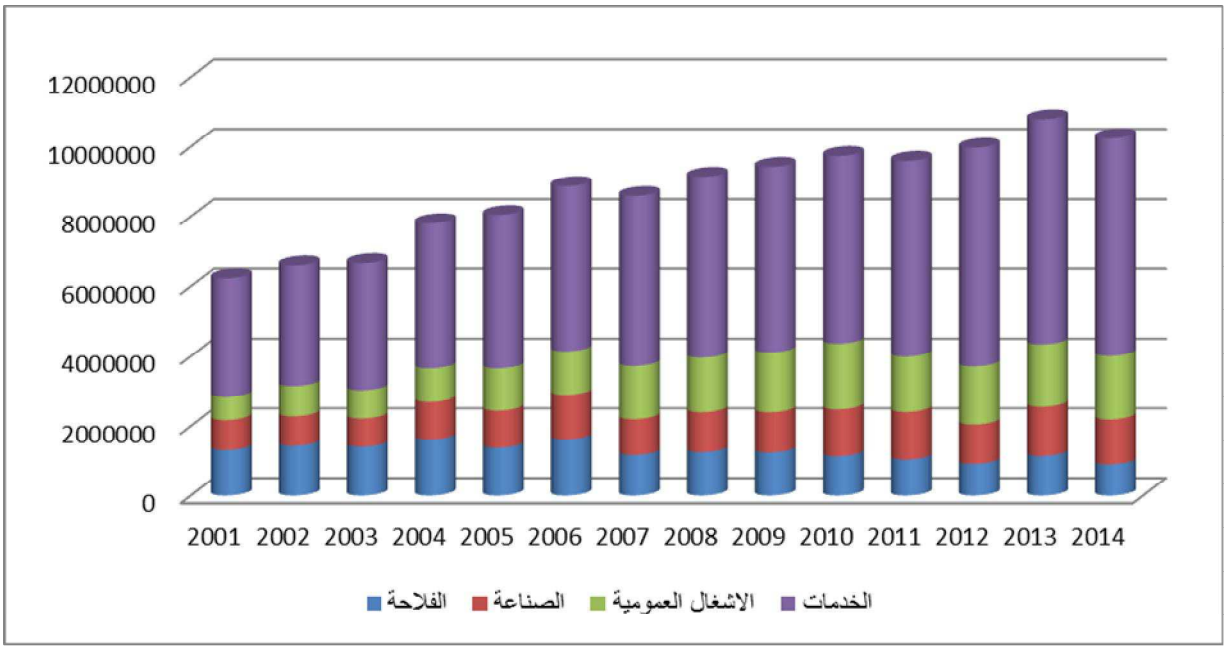

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول (2 -4)

الشكل(2 -5): تطور توزيع التشغيل على القطاع الفلاحي في الجزائر (2001 -2014)

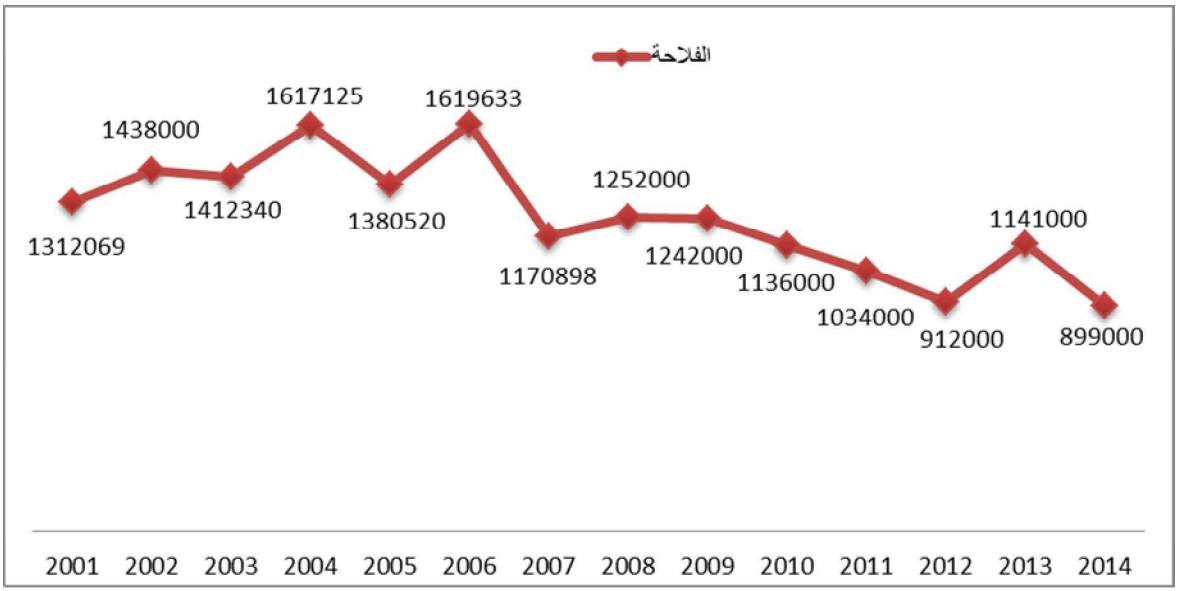

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول (2 -4)

من خلال الجدول السابق وبالاعتماد على الشكل التوضيحي، يمكن تحليل معدلات التشغيل في القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2001 -2014 كالتالي:

أن القطاع الفلاحي انتقل من 1312069 عامل سنة 2001 الى 1617125 عامل سنة 2004 اي بنسبة زيادة قدرت بحوالي 23%، وتعود اسباب ذلك الى العدد المعتبر من البرامج المسجلة بعنوان قطاع الفلاحة ونذكر على سبيل المثال البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية المحدث سنة 2000.

فيما لوحظ أن القطاع الفلاحي خلال الفترة 2005 -2009 يشكو من نقص وانخفاض في اليد العاملة، حيث انتقل من 1380520 عامل سنة 2005 الى 1242000 عامل سنة 2009، اذ يمكن تفسير هذه التقلبات بكون فرص العمل التي يوفرها القطاع الفلاحي ظرفية وغير مستدامة بالنظر للارتباط الشديد لهذا القطاع بالظروف المناخية السائدة[1]. وكذلك وجود اغراءات اخرى في عالم التشغيل كقروض دعم تشغيل الشباب (ENSEJ)، والصندوق الوطني للبطالة (CNAC)، الى غير ذلك من اشكال الدعم[2]. اذ تشير معطيات الجدول أن اليد العاملة في هذا القطاع استمرت في الانخفاض من سنة لأخرى حيث في فترة 2010 سجلت 1136000 عامل وستمر النقص في اليد العاملة ليصل الى 899000 عامل سنة 2014 نظرا للأشغال الشاقة والمتعبة في هذا القطاع، اضافة الى الانخفاض في الدخل[3].

وبمقارنة القطاع الفلاحي بالقطاعات الاقتصادية الاخرى، نجد أن قطاع التجارة والخدمات احتل المرتبة الاولى من حيث جذب اليد العاملة حيث بلغ متوسط التشغيل فيه حوالي 55% خلال فترة تطبيق برامج الاستثمارات العمومية في الجزائر، وكذلك قطاع الاشغال العمومية بسبسب الديناميكية التي عرفها هذا القطاع من انطلاق الطريق السيار شرق غرب.

[1] بوفليح نبيل، "دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية الاجتماعية والعلوم الانسانية، العدد 9، جامعة الشلف، الجزائر، 2013، ص 52.

[2] تمار توفيق، التنمية الريفية المستدامة في الجزائر الابعاد والمعوقات (2000 -2014)، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف مسيلة، الجزائر، 2016، ص 191.

[3] المرجع نفسه، ص 193.

وكنتيجة لمعطيات الجدول يمكن القول بأن اليد العاملة في القطاع الفلاحي تمثل نسبة معتبرة الا أن فرص العمل المحققة تبقى مؤقتة ومتقلبة بالنظر لارتباط القطاع الفلاحي بالظروف المناخية وبسبب هجرة العمال نحو باقي القطاعات نتيجة لعدم جاذبية هذا القطاع وتدني ظروف العمال مقارنة بباقي القطاعات، وكذلك بسبب استعمال التكنولوجيا والمكننة في اليد العاملة.

خاتمة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل مدخل مفاهيمي للقطاع الفلاحي وكذلك المخصصات المالية لهذا القطاع ضمن برامج الاستثمارات العمومية، وبغرض تقديم صورة واضحة وموجزة عن القطاع الفلاحي في الجزائر، فقد تناولنا اهميته في الاقتصاد الوطني حيث تبين ان مساهمته في معدل النمو متذبذبة من سنة لأخرى، اما من حيث استيعابه لليد العاملة لقد تراجعت خلال السنوات الاخيرة من فترة تنفيذ البرامج، وهذا يعود الى مناصب العمل الظرفية والمؤقتة بهذا القطاع، اما فيما يخص توفير الغذاء هناك وفرة غذائية لكنها لا تحقق احتياجات السكان كما كان منتظر تحقيقه.

الخاتمة العامة

خاتمة:

أولت الجزائر للقطاع الفلاحي أهمية كبيرة بهدف تحسينه وتطويره من خلال تبني سياسات فلاحية، بدءًا من التسيير الذاتي إلى غاية الوصول إلى البرامج التنموية المسطرة للفترة (2001 -2014)، وهذا نظرا للدور الكبير الذي تؤديه الفلاحة في الاقتصاد الوطني، فمن خلال هذا البحث الذي يصبو لمعرفة انعكاس برامج الاستثمارات العمومية على القطاع الفلاحي، توصلنا إلى أهم النتائج وقمنا باختبار الفرضيات وتقديم الاقتراحات وفي الأخير أفاق البحث.

❖ **النتائج:**

- ✓ خصصت الدولة الجزائرية مبالغ كبيرة للنهوض بالاقتصاد الوطني، من خلال تبنيها لبرامج الاستثمارات العمومية.
- ✓ وجّهت الدولة من خلال برامجها التنموية، أغلفة مالية ضخمة إلى قطاعات الاقتصاد الوطني خاصة قطاع الأشغال العمومية والقطاع الفلاحي.
- ✓ بسبب الأهمية الاستراتيجية للقطاع الفلاحي قامت الحكومات المتعاقبة دعمه بكل الوسائل وتحويله إلى قطاع رئيسي وإعطائه الأولوية.
- ✓ تلعب الظروف المناخية واستمرار وجود الدولة الريعية، دورا هاما في عرقلة التنمية الفلاحية.
- ✓ اهتمت الجزائر بتنمية القطاع الفلاحي بإتباع عدة سياسات للدعم، من خلال تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وإنشاء مجموعة من الصناديق الفلاحية التي تعمل على دعمه، ثم تطبيق المخطط الوطني للضبط والتنمية الفلاحية بداية سنة 2000 الذي أعطى اهتماما لدعم جميع النشاطات والفروع الفلاحية دون استثناء، ثم وضع برنامج التجديد الفلاحي والريفي بهدف دعم تكثيف الإنتاج.

- ✓ إن معدلات نمو القطاع الفلاحي خلال فترة تنفيذ برامج الاستثمارات العمومية تعد معدلات ضعيفة إذ ساهم في النمو بحوالي 6.92% وهذا يعني أن الدولة لم تصل إلى الأهداف المرجوة بجعل قطاع الفلاحة بديل لقطاع المحروقات.
- ✓ هناك ارتفاع في معدل نمو الإنتاج الفلاحي خلال الفترة (2001 -2014)، الا انه لم يغطي احتياجات السكان المتزايدة.
- ✓ مازالت اليد العاملة في القطاع الفلاحي قليلة، وهذا راجع لسبب هجرة العمال للقطاعات الأخرى وإدخال التكنولوجيا التي عوضت نسبة التشغيل فيه.

❖ **اختبار الفرضيات:**

- ➢ مع بداية الألفية الثالثة اتجهت الجزائر نحو تبني سياسة مالية توسعية في ظل وجود وفرة مالية، وتحسن الوضعية المالية والخارجية للبلاد تمثلت في سياسة الإنعاش الاقتصادي، وقد تمخّض عن ذلك إطلاق ثلاثة برامج تنموية كبرى بغلاف مالي إجمالي يقدر بحوالي 25.942 مليار دينار، أي ما يعادل 400 مليار دولار تقريبا، وهذه البرامج هي: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001 -2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005 -2009)، وبرنامج توطيد النمو للفترة (2010 -2014). **وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.**
- ➢ قامت الجزائر بإقامة العديد من الإجراءات والبرامج التي تعمل على مساعدة وتنمية القطاع الفلاحي، ومن بين هذه البرامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية. **وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.**
- ➢ تبين أن أداء القطاع الفلاحي في الجزائر طيلة فترة تنفيذ البرامج التنموية لم يساهم بشكل كبير كما كان منتظرا منه في الاقتصاد الوطني، حيث بينت الدراسة تذبذب معدل نمو القطاع وارتباطه القوي بالظروف الطبيعية وعدم قدرة البرامج التنموية على التأثير في القطاع الفلاحي لدرجة ضمان حد أدنى من معدلات النمو، أما من حيث اليد العاملة المستقطبة انخفضت من سنة لأخرى، فيما يخص لتحقيق الأمن الغذائي فان الفلاحة

الجزائرية لم تحقق الزيادة المستهدفة في الإنتاج لمقابلة الطلب على الغذاء. **وهو ما ينفي صحة الفرضية الثالثة.**

❖ **الاقتراحات والتوصيات:**

- يجب القيام بإصلاحات عميقة ودقيقة وشاملة، لوضعية القطاع الفلاحي والوقوف على مختلف إمكانيات هذا القطاع.
- إقامة برامج ومراكز توعية وتأهيل الشباب وتشجيعه على خدمة القطاع الفلاحي.
- أن تقوم الدولة بتحفيز الفلاحين عن طريق تقديم مبالغ مالية لأحسن منتوج زراعي.
- تثمين المساحات الزراعية المتوفرة والعمل على توسيعها، والاستثمار في الأراضي الصحراوية، خاصة في المناطق التي تتمتع بأراضي صالحة للزراعة.
- إنشاء معاهد خاصة لترقية المستثمرين الفلاحين، بهدف إدخال أساليب حديثة لهذا القطاع.
- إقامة السدود والاعتماد على استصلاح الأراضي الفلاحية لزيادة الأراضي الصالحة للفلاحة خاصة في الصحراء التي بها مياه جوفية كبيرة.
- تنمية واصلاح السياسات الفلاحية الفرعية، كالسياسة السعرية والسياسة التسويقية.

❖ **أفاق البحث:**

في الختام يمكن القول أن بحثنا هذا ما هو إلا فاتحة ومقدمة لمن يهمه البحث في هذا الموضوع، إذ يمكن للمهتم في هذا المجال أن يدرس:

- ✓ أفاق التنمية الفلاحية في ظل المخطط الخماسي للتنمية (2015 -2019).
- ✓ مقارنة أداء قطاع الفلاحة بأداء بعض القطاعات الأخرى لمعرفة أهمية ها القطاع في الاقتصاد الوطني.
- ✓ اثر مخططات التنمية على الإنتاج الفلاحي.

وفي الأخير فإن بحثنا هذا لا يتعدى إلا أن يكون محاولة لإثراء واحد من أهم المواضيع ونتمنى أن نكون قد وفقنا بالإمام ببعض جوانبه، فان أصبنا فمن الله وحده وان أخطانا فمن أنفسنا ومن الشيطان.

قائمة المراجع

- **الكتب:**

1. موفق عدنان وعبد الجبار الحميري، أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
2. مبارك سلوس، التسيير المالي، طبعة2، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2012.
3. ماجد احمد عطا الله، إدارة الاستثمار، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
4. عمر هاشم محمد صدقة، ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي، دار الفكر الجامعي، مصر، 2006.
5. عبد الوهاب مطر الداهري، أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، مطبعة العاني، بغداد، 1969.
6. شراح رمضان ومحروس حسن ، الاستثمار - النظرية والتطبيق -، ذات السلاسل للنشر والتوزيع، الأردن، 1999.
7. خلف بن سلمان بن صالح النمري، دور الزراعة في تحريك التنمية الصناعية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، مصر، 1999.
8. خبابة عبد الله، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2014.

- **الرسائل والأطروحات الجامعية:**

1. باشوش حميد، الاستثمارات العمومية ودورها في التنمية الاقتصادية -دراسة تحليلية للبرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة (2001 -2014) -، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2015.
2. تاتي محمد، اثر سياسة الإنفاق العام على الاستثمار الخاص -دراسة تحليلية قياسية حالة الجزائر (1974 -2006) -، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010.
3. تمار توفيق، التنمية الريفية المستدامة في الجزائر الابعاد والمعوقات (2000 -2014)، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف مسيلة، الجزائر، 2016.
4. زرنام كريم ، "التنمية المستدامة من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 -2009)"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، ، العدد 7، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2010.

5. زرنوخ ياسمينة ، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.
6. ساعو باية، الإنعاش الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008.
7. سعودي عبد الصمد، تقييم برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر (2001 -2014)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2015.
8. سلاطني هاجر، سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة -دراسة مقارنة الجزائر - الإمارات العربية المتحدة -، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر، 2014.
9. صاحب يونس، السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر -دراسة حالة مواد غذائية أساسية (2000 -2014) -، رسالة ماجيستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2015.
10. عمراني سفيان ، ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة - دراسة حالة ولاية قالمة -، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2015.
11. هاشمي الطيب، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2014.

- **المقالات والملتقيات:**

1. باشي احمد، "القطاع الفلاحي ضمن الواقع ومتطلبات الإصلاح"، مجلة الباحث، العدد 2، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003.
2. بكدي فاطمة، "التنمية الزراعية والريفية ودورها في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر"، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، العدد 13، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2013.
3. بوعزيز ناصر، "سياسة التجديد الفلاحي والريفي وانعكاسها على القطاع الفلاحي في ولاية قالمة"، مجلة العلوم الانسانية، العدد 43، جامعة قالمة، الجزائر، 2016.

4. بوفليح نبيل، "دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية الاجتماعية والعلوم الانسانية، العدد 9، جامعة الشلف، الجزائر، 2013.

5. حفناوي امال، مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو والإنعاش الاقتصاديين بين الواقع والطموح، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001 -2014)، يومي 11 -12 مارس 2013، جامعة سطيف1، الجزائر، 2013.

6. حفيف فوزية، "دراسة تقييميه لآثار برامج الإنفاق العام على قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد2، العدد 11، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2014.

7. دلفوف سفيان وحططاش عبد السلام ، اثر السلوك الاستثماري العمومي على البطالة في الجزائر -دراسة تحليلية للفترة (2001 -2014) -، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001 -2014)، يومي 11 -12 مارس2013، جامعة سطيف1، الجزائر، 2013.

8. رزقي ليندة، ترشيد استغلال العقار الفلاحي ودوره في سد الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001 -2014)، الملتقى الدولي التاسع: في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، يومي 23 -24 نوفمبر 2014، جامعة الشلف، الجزائر، 2013.

9. عماري زهير، القطاع الفلاحي في الجزائر بين الامكانيات المتاحة واشكالية الاكتفاء الذاتي ..اين الخلل؟! –دراسة قياسية منذ سنة 1980 -، الملتقى الدولي التاسع: في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، يومي 23 -24 نوفمبر 2014، جامعة الشلف، الجزائر، 2013.

10. عماري عمار ومحمادي وليد، آثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة(2001 -2014)، يومي 11 -12 مارس2013، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2013.

11. مسعى محمد، "سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو"، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012.

12. مفتاح صالح ورحال فاطمة، دور البرامج الوطنية لتطوير الفلاحة في إطار البرامج التنموية (2001 - 2014) في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001 -2014)، يومي 11 -12 مارس 2013، جامعة سطيف1، الجزائر، 2013.

13. هاشمي الطيب، القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية 2013 للفترة 2006 -2013 بين الإنجازات والعقبات، الملتقى الدولي التاسع حول: في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، يومي 23 -24 نوفمبر 2014، جامعة الشلف، الجزائر، 2013.

- **المراسيم و التقارير:**

1. البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول.

2. بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي، 2010 -2014.

3. المجلس الوطني والاقتصادي والاجتماعيCNES ، تقرير " الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر السداسي الثاني 2001 -".

4. التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2005.

5. التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2010.

6. التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2014.

7. رئاسة الحكومة، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 -2004).

8. عرض وزير المالية لمشروع الأمر المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005، الجريدة الرسمية لمداولات المجلس الشعبي الوطني، السنة الرابعة رقم 169، 19 أكتوبر 2005.

9. مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010.

10. مصالح رئاسة الحكومة، حصيلة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001 -2003).

11. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية الاحصائيات والمنظومة المعلوماتية، 2015.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز انعكاس برامج الاستثمارات العمومية على القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2001 -2014)، لتحقيق أداء اقتصادي يتلاءم مع حجم المبالغ الموجهة لدعم هذا القطاع.

وتوصلت الدراسة إلى أن نتائج إسهام القطاع الفلاحي في معدل النمو واستقطاب اليد العاملة وتوفير الغذاء للسكان تعد ضعيفة مقارنة بحجم الأغلفة المالية المخصصة له، وبينت الدراسة أن السبب المباشر في ضعف أداء هذا القطاع راجع إلى الظروف المناخية الغير مواتية وبسبب عدم عزم الفرد الجزائري في العمل بالفلاحة وهجرته نحو باقي القطاعات الأخرى.

الكلمات المفتاحية:

برامج الاستثمارات العمومية، القطاع الفلاحي، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، سياسة التجديد الفلاحي والريفي

Résumé :

Cette étude vise à mettre en évidence la réflexion et l'influence des programmes d'investissements publics sur le secteur agricole en Algérie au cours de la période (2001-2014) pour réaliser une performance économique en rapport avec la taille des montants destinés à soutenir ce secteur.

L'étude a révélé que les résultats de la contribution du secteur agricole dans le développement, l'attraction de la main-d'œuvre et l'assurance de la sécurité alimentaire à la population sont faibles par rapport à la taille des enveloppes financières allouées, L'étude a montré aussi que la cause directe de la mauvaise performance de ce secteur est due aux conditions climatiques défavorables et de l'indétermination et la réticence de l'individu algérien à travailler dans l'agriculture et de sa migration vers le reste des autres secteurs.

Mots clés: Programmes d' investissements publics, secteur agricole, plan national de développement agricole, politique de renouveau agricole et rural.